الوظيفة الاجتماعية لمخرجات التعليم الجامعى
دراسة مقارنة على عينة من خريجى الجامعات المصرية (*)

الوظيفة الاجتماعية لمخرجات التعليم الجامعى
دراسة مقارنة على عينة من خريجى الجامعات المصرية (*)

أولاً: مقدمة:

تعد قضية التعليم ووظيفته التنموية واحدة من التحديات الكبرى التى لاتزال تواجه المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع المصرى بشكل خاص، فهذه حقيقة لا نقاش فيها، لأنها تحظى بإجماع الجميع وتدعمها قرائن ووقائع تصب كلها فى الاتجاه القائل أن مصير مختلف الشعوب والأمم فى القرن الجديد وسبيلها إلى التطور والتقدم يتوقفان إلى حد كبير على مدى نجاح نظمها التعليمية وفعالية سياساتها التربوية فى مجال تحديث المجتمع وتأهيل الإنسان لمواكبة تطورات العصر الجديد وتحدياته الكبيرة وخاصة فى مجال الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعرفة والإعلام.

ولقد كثر الحديث خلال السنوات الأخيرة عن أزمة التعليم فى المجتمع المصرى ، وأصبحت قضية الخروج من هذه الأزمة وإصلاح أحوال التعليم بمثابة القاسم المشترك لأى ممارسة فكرية أو سياسية تكون مصر موضوعها ونجده فى كل التصورات التى صاغتها الأطراف، مصرية كانت أم أجنبية، هذه الأطراف التى تتنافس على تحديد توجهات المستقبل المصرى، وبات تكيف البرامج والمشروعات التربوية بطبيعة هذه الأزمة ووفق أطرها ومحاولة التصدى لها وتجاوز انعكاساتها السلبية من وقائع الحياة اليومية فى المجتمع المصرى.

ولقد حظى التعليم بقدر من الحوارات والمناقشات والرؤى المستقبلية للتطوير باعتباره المكون الرئيسى فى بناء مشروع النهضة، وباعتباره المشروع القومى للانتقال من الوضع القائم إلى الوضع القادم، وعالم التقدم ولملاحقة

(*) دكتور / وحيد سيد أحمد خليف - أستاذ مساعد - كلية الآداب - جامعة طنطا

الـتطورات والتغيـرات المتسـارعة محلياً وقومياً وعالمياً، فلا تنمية بدون تعليم متطور متحرر من المفاهيم المغلوطة والقيم المرفوضة التى ترسبت فيه وعلقت به عبر تدفقه وسريانه الطويل وتوارثتها جماعات الضغط الاجتماعى(١).

ولقد أتاحت ظروف الأزمة التربوية الحادة، والتغيرات العالمية الجديدة فرصـاً واسـعة أمـام القوى المهيمنة على النظام الدولى الجديد وأمام المؤسسات الدولية للتدخل فى صنع السياسة التعليمية، وتحديد أهداف التعليم ومساراته وتصميم بـرامج مسـاعداتها الفنـية والمالـية ودعمهـا المؤسسى إنطلاقاً من حدة الأزمة ومحـاولات تجاوزها، وعبر الانخراط فى برامج إصلاح وهيكلة للتعليم ومراجعة جذرية لمسارات تطويره، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، الذى يتضمن مبادرات لإعـادة صـياغة عناصـر العملـية التعليمية فى مصر : المدارس، والجامعات، والمناهج الدراسية والمعلمين، هى خطوة بارزة على طريق هذا التدخل الأجنبى فى السياسات التعليمية المصرية(٢).

هـذا ولقـد وضعت هذه التحولات السياسية، المحلية والدولية، بالغة الأهمـية والخطـورة قضـية إصلاح التعليم فى منعطف لا مجال معه للتراجع أو الوقـوف ضد مطالب الإصلاح والتصورات البديلة، فالرسالة الأساسية التى تتحلى بها نظرة مدققة لأوضاع رأس المال البشرى عامة والتعليم خاصة، ومساهمتها فى تطويـر المجتمع المصرى، مع بداية القرن الحادى والعشرين، هى شعور بالخطر شديد يستوجب الانتباه اليقظ والفعل المبادر والحاسم(٣).

ويمكن القول إنه لا خيار أمام المجتمع المصرى، إلا المبادرة بالبحث عـن "رؤية بديلة" لإصلاح التعليم من منظور متكامل، يقوم على تصورات الموجه الجديدة للتطور الاجتماعى والتاريخى لوظيفة النسق التعليمى باعتباره قاطره للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وتلبية احتياجات العصر.

وتعتبـر الجامعـة مـن بـين مؤسسات التعليم العالى، قاطرة للتنمية المجتمعـية فهى معيار قوة الأمة ودليل تقدمها، ومكانة الأمم وتقدمها لم تعد تقاس بمـا تملكه من ثروات تتناقص يوماً بعد يوم، أو من السلاح والعتاد بل بما يتاح لها

من قدرات على تملك رأس المال المعرفى(٤).

والدراسة الحالية محاولة لبلورة رؤية أولية تساعد على الكشف عن أزمة التعليم الجامعى فى مصر كجزء من منظومة أزمة التعليم الراهنة ومحاولة فى نفس الوقت لتجسيد تطلعات الإنسان والشعب المصرى فى تحقيق العدل الاجتماعى والمواطنة الكاملة واستثمار قدرات الأفراد والمواطنين جميعاً. وذلك من خلال دراسة وتحليل الوظيفة الاجتماعية للتعليم الجامعى فى مصر من خلال قياس قدرات مخرجات تلك المرحلة الأخيرة من التعليم على مد سوق العمالة المصرية بالمتخصصين فى المجالات المختلفة لقيادة التنمية إلا من خلال الأعداد الجيد للخريج أى ما يعرف بتعميق قضية التنمية البشرية باعتبارها البديل المناسب للخروج من جانب كبير من المشكلات التى يواجهها المجتمع المصرى وبالذات تفاقم مشكلة البطالة بين شباب الخريجين فى الجامعة.

فالتعليم الجامعى المعاصر يرتبط بإطار قيمى ثقافى، حيث لا تقتصر متطلبات التقدم على التراكم المعرفى، ونظام تعليمى جديد، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقلية التى تصنع وتشارك فى إحداث هذا التقدم، بحيث يحكمها إطار قيمى ثقافى أخلاقى(٥).

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة الراهنة من رصد صلات مؤسسات التعليم الجامعى بالمجتمع من خلال المدخلات والمخرجات المرتبطة بنسق التعليم، وارتباطه بالمجتمع، وذلك انطلاقاً من إطار مرجعى، وترتبط تلك الأهمية بتقديم أساسات المواطنة وإعداد القوى العاملة فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات، وتنمية قوى البحث والإبداع والابتكار، وبطبيعة الحال فإن عناصر هذا الإطار متداخلة ومتفاعلة، ويفترض أن تنعكس معاً فى سلوك الأفراد من حيث كونه مصرياً يمارس عملاً ويتقنه، ويتمتع بقدرات إبداعية يسعى نسق التعليم إلى تنميتها، وعلى ذلك وجدنا فى الوقت الحالى الحديث عن برامج تقدم من جانب

الحكـومة لإعـادة تأهـيل بعض خريجى الجامعات من خلال ما يعرف بالبرامج التحويلـية، وذلـك لـربط مخرجات التعليم الجامعى بالسوق الحقيقية للعمل، وهذا يظهر الحاجة إلى إعادة التخطيط فى التعليم الجامعى بشكل عام من خلال مدخلات هـذا التعليم، أى توزيع الطلاب خلال المرحلة ما قبل الجامعية على التخصصات الأكاديمية طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ويتطلب ذلك من كافة الأجهزة فى هـذا المجـال التعاون والتخطيط للوصول إلى أفضل الطرق للتنسيق بين مدخلات ومخـرجات تلك المرحلة الجامعية، لأنه لا يمكن التوصل – بدون قدر من التوازن – إلـى أن نسق التعليم فى مصر فى أفضل أحواله يتغير فى تقديم مخرجاته على نحـو مناسب ، أى تقديم مخرجات إجمالية حظى بقدر من القبول المجتمعى، وفقاً للمعاييـر المـتعارف علـيها للمواطنة والكفاءة وذلك فى إطار الأنساق الأكبر – وخاصة النسق المجتمعى – بكل تعقيداته ومشكلاته كذلك تحاول الدراسة رصد أهم الاتجاهـات العامة التى تعوق الوظيفة الاجتماعية لمخرجات التعليم الجامعى والتى تتمـثل فـى نقـاط الضـعف فى الخريجين. وهى اللغة وغياب بعض المعلومات الأساسـية فى التخصص ونقص المعلومات والثقافة العامة وعدم القدرة على اتخاذ القـرار والمـبادرة والابتكار كذلك عدم القدرة على استخدام الحاسب الآلى وغياب الوعـى بالمشـكلات فى المجال ونقص القدرة على البحث لافتقار بعض السمات الشخصية[٦].

١– أهداف الدراسة:

تسـعى الدراسة إلى التعرف على الملامح العامة لوظيفة مخرجات التعليم الجامعى فى شكلها الاجتماعى من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١– التعرف على الصلات التى تربط مؤسسات التعليم الجامعى بالمجتمع.

٢– تحديد الملامح الرئيسية للوظيفة الاجتماعية لمخرجات التعليم الجامعى.

٣– الدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعة فىّ التخفيف من آثار المشكلات الاجتماعية فـى المجـتمع المصـرى وبالـذات مشـكلات الشباب وأهمها مشكلة البطالة

والمشاركة السياسية الإيجابية.

٤- الـــدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعة فى مجال التنمية البشرية كأحد المجالات الأساسية لتعميق وتطبيق التنمية الشاملة.

٥- العلاقة بين جودة التعليم الجامعى وجودة منتج هذا التعليم.

٦- الكشف عن نقاط الضعف فى مخرجات التعليم الجامعى وكيفية مواجهتها.

٧- المقارنـــة بين رؤى عينتين من مخرجات التعليم الجامعى فى المجال النظرى (خريجى الكليات النظرية) والمجال العملى، خريجى بعض الكليات العملية مثل العلوم والهندسة.

٨- الكشـــف عـــن العلاقـــة بين المتغيرات العالمية ومنها العولمة وبين التوجهات العامة للتعليم فى مصر وكذلك خصخصة التعليم الجامعى.

٢- تساؤلات الدراسة:

انطلقت الدراسة الراهنة من محاولة الإجابة على تساؤل محورى هو: **مـــا الوظـــيفة الاجتماعـــية لمخرجات التعليم الجامعى ، وارتباط ذلك بمؤسسات المجتمع ؟** وانبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هى:

١- ما شكل العلاقات التى تربط التعليم الجامعى بمؤسسات المجتمع المختلفة.

٢- مـــا الـــدور الـــذى يمكـــن أن تلعـــبه الجامعة فى التخفيـــف مـــــن آثـــــار المشكـــــلات الاجتماعية فى المجتمع المصرى؟

٣- ما الدور الذى يمكن أن تلعبه الجامعة فى مجال التنمية البشرية؟

٤- ما أهم نقاط الضعف فى مخرجات التعليم الجامعى، وكيفية مواجهتها؟

٥- مـــا وجهة نظر عينة الدراسة فى المشكلات التى تواجههم وكيفية التخفيف من آثار تلك المشكلات؟

٦- مـــا الآثـــار المـــرتبطة بأزمة التعليم بوجه عام والتعليم الجامعى بوجه خاص وبالـــذات فى ضوء الاتجاه إلى التعليم الخاص وأثر ذلك على مخرجات التعليم الجامعى؟

٧- ما العلاقة بين العولمة والتعليم فى مصر؟

وتعتمد الدراسة فى تحقيق أهدافها السابقة والإجابة على هذه التساؤلات على محورين ويمثل كل منهما محور رئيسياً للدراسة:

المحور الأول : وهو المحور المكتبى من خلال الاستعانة بتحليل أزمة التعليم فى مصر وارتباط وتمحور تلك الأزمة فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة والتى أفرزت سياسات تعليمية أثرت بشكل كبير على النهوض بالمجتمع من خلال الارتقاء بالإنسان، وذلك انطلاقاً من أن قضية التعليم أصبحت قضية مصير أو أمن قومى بل هى أم القضايا إن شئنا الدقة فى القول ويتوقف على معالجتها، وإيجاد الحلول العلمية لها إصلاح أوضاع الأمة إصلاحاً حقيقياً، لا إصلاحاً وهمياً، يمتد تأثيره إلى أبعد الحدود. ويتمثل ذلك فى رصد ما أثير من كتابات ودراسات فى هذا المجال(٧).

المحور الثانى: وهو المحور الميدانى والذى يعتمد على تحليل البيانات المستقاه ميدانياً من عينة من خريجى الجامعة من بعض الكليات النظرية والكليات العملية تجاه القضايا التى تثيرها الدراسة.

ثالثاً: الموجهات النظرية للبحث :

لابد لكل باحث أن يكون منطلقاً، من رؤية نظرية توجهه فى جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التى يريد دراستها، وتقاس كفاءة النظرية بمدى شموليتها وقدرتها على تقديم فهم لأوجه التغير الواقعية التى تدخل فى إطارها(٨).

وسوف تتحدد أهم المرتكزات النظرية للدراسة الراهنة فيما يلى:

١- المفهومات الأساسية:

أ - جودة مخرجات التعليم الجامعى :

اكتسب مفهوم الجودة اهتماماً متزايداً فى الآونة الأخيرة على كافة

المستويات الإنتاجية والخدمية، وذلك لتحسين نوعية المنتجات والخدمات، ففى ظل انفتاح الأسواق والثقافات فى عصر العولمة أصبح البقاء للأجود الذى يستطيع أن ينهض وينافس وبالتالى كثر الحديث عن شهادات الجودة ومعاييرها المختلفة بصورة عامة، وجودة التعليم بصفة خاصة، على اعتبار أن التعليم من أهم الخدمات التى تسعى المجتمعات إلى تحسينها من حيث الكم والكيف(٩).

وقد اختلف الباحثون فى تعريف الجودة فى منتج التعليم حيث عرف "بوجو" Bogue و"ساوندز" Saunders على أنها تحديد المهمة وتحقيق الهدف العام لمنتج التعليم فى صورة مخرجاته الإيجابية والتى تتمتع بأكبر قدر من الارتباط بأهداف المجتمع وذلك فى إطار روح الفريق(١٠).

وهناك من يعرفها على أنها قدرة المنتج مادياً أو خدمياً على الاستجابة لمتطلبات المجتمع بكفاءة وفاعلية، من خلال التزام كافة عناصر التعليم الجامعى بمعايير الجودة المؤهلة للاعتماد محلياً وإقليمياً ودولياً فى كل ما تقوم به من أنشطة على رأسها نشاطها المحورى فى تخريج كوادر عالية والقدرة التنافسية وكذلك فى إنتاج أبحاث علمية مبتكرة ومساهمة فى التنمية(١١).

ويرى "تريفنجر" Treffinger أن أسلوب الحل الابتكارى للمشكلات هو الأفضل حيث يتطلب ذلك من الفرد فهم المشكلة وتوليد الأفكار والتخطيط للتنفيذ للوصول إلى الحل الأمثل(١٢).

وينبغى أن تفترض المطالبة بزيارة ملاءمة التعليم الجامعى وقبل الجامعى بالاهتمام العام بتحسين نوعيته، والجودة أمر يرتبط بجميع الوظائف والأنشطة المتنوعة للجامعات ويتضمن مفهوم الجودة والنوعية الاهتمام بالمدخلات من طلاب وبنى وبيئة أكاديمية كما يتضمن الاهتمام بالعمليات التعليمية والبحثية والمخرجات وقياس أدائها، ويرتبط بالجودة التأكيد على توافر عدد من القيم والمفاهيم الأساسية وتطبيقها، ومنها التخطيط العلمى والإتقان، والنظرة العلمية لاستشراف المستقبل ، والعمل التعاونى والمنافسة الشريفة والنقد الذاتى وتقبل الرأى الآخر(١٣).

وبذلك يمكن القول بأن مفهوم الجودة بشكله العام وجودة منتج التعليم العالى

كان مجالاً لتحليلات كثيرة إلا أن الباحث ينطلق من مفهوم إجرائى محدد هو:

"محاولـــة تفعـــيل دور المؤسســـات التعليمية فى خلق ترابط إيجابى لدفع مسيرة إصلاح التعليم والتقليل من عوامل المقاومة للتغيير والتجديد من خلال جودة العلاقات الجامعية وجودة مدخلات العملية التعليمية والتى تنعكس بصورة عامة فى مخرجات المنتج".

ب – التنمية البشرية:

اكتســـب مفهوم التنمية البشرية ذيوعاً فى الفترة الأخيرة، وذلك انطلاقاً مـــن الاهـــتمام العالمـــى بهذا المفهوم، وينطلق هذا التوجه من أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم "وأن التنمية البشرية هى عملية توسيع خيارات البشر، وبذلك اختلفت وجهة النظر التى سادت فترة السبعينات والثمانينات من أن السكان هم أهم تحد أمام التنمـــية بأشكالها المختلفة، حيث كانت تنطلق تلك التوجهات من أن الزيادة السكانية هـــى العائـــق الأول أمـــام إحراز تنمية حقيقية ومن حيث المبدأ فإن توقعات البشر يمكن أن تكون غير محدودة وتتغير بمرور الزمن[١٤].

ويتضـــمن دليل التنمية البشرية تركيبة من ثلاثة مكونات أساسية للتنمية البشرية، طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة[١٥].

وبذلك فالتنمية بشكل عام لا تعنى الزيادة العددية كهدف فى ذاته، بقدر ما تعنى بناء مواطن مشارك إيجابياً، يستطيع أن يلبى احتياجاته، واحتياجات أسرته فى مجتمع رفاهه، ومجتمع ديمقراطى، ومجتمع تحكمه الأخلاق والقيم، ولا تتحقق التنمـــية إلا إذا كـــان هدفها الإنسان، وهدفها الشعب، تحقق رفاهيتـــه وتقدمـــه وتسخر كافة الامكانات ليعيش حياة إنسانية[١٦].

وتتطلب التنمية البشرية المتواصلة، تخطيطاً مستقبلياً، استراتيجيات طويلة المدى تشمل:

١-السـكان مـن حـيث إعـادة النظر فى توزيع السكان على أرض مصر، وفق استراتيجية تعيد توزيعهم على أكبر رقعة من مساحة البلاد.

٢-تطوير الثقافة الدينية، وتربية المواطنين تربية دينية حقيقية تحارب التعصب والإرهاب.

٣-الإصلاح الاقتصادى وهو من أسس النهضة، وضمان التمويل اللازم لإصلاح التعليم وتطويره[١٧].

والتنمية البشرية بمفهومها المشار إليه لاتختلف فى جوهرها عما اصطلح على تسميته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بل إنها مجرد مكون من مكونات التنمية المجتمعية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وغيرها، ولا يمكن أن تتحقق إلا فى نطاقها كجزء منها، فالتنمية أيما كانت هى عملية إنسانية، الأفراد هم موضوعها وإداراتها وهدفها فهى تنمية بالبشر[١٨].

جـ- العولمة Golobalization:

اعتبرت العولمة من أعقد المفهومات فى العلوم الاجتماعية إذ أنها تنطوى على أبعاد معقدة ومتشابكة فضلاً عن تعدد تعريفاتها وتنوع مظاهرها والتى تتأثر أساساً بإنحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً.

وتعرف العولمة عموماً باعتبارها، تشكل ملامح العالم كله بوصفه موقفاً جغرافياً واحد أو ظهوراً لحالة إنسانية عالمية واحدة[١٩]. كما اعتبرها أحد الباحثين حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ، وبهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهرة قد تمت[٢٠]. ويتطابق مفهوم العولمة لدى "إسماعيل صبرى عبد الله" مع مفهوم الكونية الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الامبريالية حيث تتداخل أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية[٢١].

وتعتبر العولمة أحد المتغيرات المؤثرة على التعليم، ولقد لقيت العولمة اهتماماً شديداً على كافة المستويات، الدولية والإقليمية والمحلية[٢٢].

وترتبط العولمة اليوم أشد الارتباط بالثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة التى تكتسح العالم، فكانت ثورة الاتصالات دعماً مكرساً لمفهوم وممارسات العولمة حيث جعلت العالم أكثر اندماجاً، وسهلت حركة المعلومات وجعلت التحولات سريعة وهى التى نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة،وبالتالى الدخول إلى عصر العولمة، وتمتلك العولمة أسلحة وتقنيات الاتصال مما يجعلها قادرة على الاختراق إلى عمق الثقافات المختلفة، ومن ثم يبقى الرهان الأكبر مرتكزاً على النظم التربوية التى ينتظر منها استيعاب هذه التغيرات وهضمها، بل المشاركة الفاعلة فيها من خلال استثمار الإيجابى منها ومواجهة الجوانب السلبية، ذلك أن التربية الحقيقية هى المسئولة عن إعداد الأفراد القادرين على تحمل المسئولية والحاملين لعقول ناقدة[٢٣].

ويظهر تأثير العولمة على الأنظمة التعليمية فى الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، والمتمثلة فى المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربحية، وتؤدى هذه المعايير إلى إثارة الجدل حول أدوار التعليم بين كونها إحدى النظم التى تساعد على انتقال التراث المجتمعى إلى الأجيال الجديدة وبين كونها مجرد وسيلة لإعداد وتخريج عمالة لشغل مواقع الإنتاج من الناحية الأخرى، وهو ما يعنى أن التعليم أصبح سلعة توظف لإنتاج سلعة أخرى ويطلق على هذه الظاهرة "تسليع التعليم"[٢٤].

د – خصخصة التعليم:

تواكب مع ظهور العولمة فى الأفق كمجال لمناقشة المفهوم والمعنى اتجاه دول كثيرة من بينها مصر إلى ما يعرف بسياسة الخصخصة Privatization أو تصفية وبيع القطاع العام لصالح القطاع الخاص وتحجيم دور القطاع العام إلى أدنى حد ممكن، وقد واكب ذلك اتجاه الدولة إلى الانسحاب من

كثيـر مـن المجـالات خاصـة التنمية والدعم السلعى والتحول من سياسة إشباع الحاجـات الأساسية إلى سياسة الاستثمارات الخاصة واكتفت الدولة ببعض الأدوار مثل البنية الأساسية والتعليم المدعم جزئياً[٢٥].

ويغطـى مفهـوم الخصخصة مدىً واسعاً من السياسات فهى تعرف بصـورة ضـيقة علـى أنها بيع الأصول أو المشروعات العامة للمستثمرين، أما المفهوم الواسع فيتضمن اتخاذ إجراءات كثيرة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات العامة[٢٦].

ولا تمثل الخصخصة هدفاً فى حد ذاتها، وإنما هى وسيلة لتحقيق غايات أهمها :

١-تقليص التدخل الحكومى فى الصناعة.

٢-رفع الكفاية الإنتاجية فى الصناعات المخصخصة.

٣-توسيع قاعدة الملكية للمساهمين.

٤-تشجيع ملكية العاملين للأسهم[٢٧].

وقـد بـدأت سياسـة الخصخصة تحتل مكان الصدارة فى إدارة الدولة لشـئونها الداخلـية، وبدأت الدولة فى إدخال الخصخصة إلى الخدمات الاجتماعية وكـان للتعلـيم نصيب من هذه الخصخصة، حتى أصبح لدينا المدارس والجامعات الخاصة، لتقف إلى جانب التعليم الحكومى فى تنفيذ سياسات التعليم ومن منطلق أن التعليـم الحكومى غير قادر على تغطية كافة متطلبات السياسات التعليمية.

وتمثل تلك النقطة مجالاً هاماً من مجالات ما تهدف إليه الدراسة، وذلك مـن خلال عرض تلك القضية فى صورة ماهية شكل المخرج من التعليم الجامعى الخاص؟ ومن أشكال خصخصة التعليم :

١- ظهـور المـدارس والجامعات الخاصة والذى يزيد عددها كل عام وانتشارها بسرعة كبيرة وبتمويل من شركات خاص، وبإشراف بسيط من الحكومة.

٢- تحميل الطلاب التكلفة الكاملة للتعليم أو جزء منها فى صورة رسوم[٢٨].

ويتوقع الخبراء أن تزايد معدل الخصخصة فى التعليم العالى سوف يتنامى وسوف يُنتج فرصاً أوسع لشرائح عليا فى المجتمع للالتحاق بالتعليم العالى، وسوف

يؤثـــر ذلـــك تأثيراً عكسياً على فرص التعليم للفئات الفقيرة[٢٩]. ويمكن فى النهاية القـــول بـــأن مفهوم خصخصة التعليم يعنى منها ببساطة "التحكم غير الحكومى فى التعليم وتحول الأنشطة غير المربحة إلى أنشطة خاصة مربحة".

٢- التوجه النظرى للدراسة:

من المهم أن نشير إلى أهم الأطر النظرية فى تحليل المعطيات الميدانية، وذلك أن القضـــايا التى تهتم بها الدراسة تتمثل فى التعرف على العلاقة التبادلية بين المجتمع وأزمـــة التعليم بوجه عام ، وانطلاقاً من الجامعة التى تمثل أحد الأنساق الأساسية فـــى المجتمع، ومن المعروف أن تكامل المجتمع ينطلق من تكامل نظمه وأنساقه، ومـــن خـــلال تأثيـــر جوانب نظم المجتمع فى نظام التعليم مثل النظام الاقتصادى والسياسى فإن الدراسة تنطلق من تبنى اتجاه نظرى له شكلين أساسيين هما:

١- الاتجاه البنائى الوظيفى:

يعـــتمد هذا الاتجاه بصفة أساسية على كتابات "بارسونز" التى بدأت بمقال له عام ١٩٦٤ حول الشباب الأمريكى وثقافاته الفرعية ويذهب بارسونز إلى أن القـــرن العشرين شهد صوراً من التغيرات التاريخية وأن هناك من الأسباب ما يجعل الشباب على وجه الخصوص يعانى من الضغوط الناجمة عن هذه التغيرات، وهـــو ينظـــر إلى هذه الضغوط على أنها حالة الضياع أو حالة الأنومى، وهى تلك الحالة التى أصبحت فيها القيم والمعايير مضطربة أو غير ذات معنى[٣٠].

ويـــرى أنصـــار هـــذا الاتجـــاه أن قدرة النظام على الاستجابة الفعالة والتكـــيف الدائم مع التغيرات المجتمعية الجديدة، هى التى تجعل منه نظاماً وظيفياً أى قادراً على تحقيق الاستقرار والتوازن فى المجتمع[٣١].

٢- النظرية الوظيفية الجديدة :

ويقـــدم أنصار هذا الاتجاه الجديد من الوظيفية وصفاً عاماً للعلاقات المتـــبادلة، وتســـتخدم فكـــرة الـــتوازن بصفتها نقطة مرجعية وليست بصفتها شيئاً موجـــوداً فـــى الواقـــع، فالتوازن هو دائماً توازن متحرك. وتمثل كتابات "جفرى

الكسندر" أهم توجه لأنصار هذا الاتجاه الجديد، من خلال انتقاده لبارسونز فى أنه كان يميل إلى دمج ما هو عينى وما هو نظرى، ويتجاهل مسألة القسر الذى يمارسه المجتمع لفرض المعايير والقيم – فضلاً عن النواحى المادية للفعل(٣٢). وفى ضوء هذا التوجه النظرى العام انطلقت الدراسة من خلال قضايا نظرية تتبلور فيما يلى:

١- إن كل مجتمع يتكون من أجزاء أو نظم يعتمد كل جزء على الآخر فى علاقة وظيفية تبادلية، وأن الجامعة بصفة خاصة هى إحدى مؤسسات المجتمع ، فهى مفتاح التنمية وبناء المجتمع الحديث، ومن ثم، فإن التوسع فى التعليم والتزايد الكبير الذى نراه الآن فى عدد الجامعات، قد ينشأ لضرورة أملاها التقدم التكنولوجى والاجتماعى فى المجتمعات الحديثة(٣٣). هذا فضلاً عن أن المحاولات المستمرة للدولة لتجويد التعليم، وعقدها للمؤتمرات الدولية والمحلية لمناقشة هذا الشأن هى أيضاً انعكاس لرغبة هذه الدول فى مسايرة التطورات الحديثة، ووعياً للدور الفعال للتعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة.

٢- تؤثر ظروف المجتمع فى الجامعة، فالجامعة كأى نسق آخر تتأثر بالسياق الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى العام.

٣- توجد علاقة متبادلة بين سوق العمل الذى يستوعب مخرجات الجامعة وبين المدخلات فى التعليم الجامعى، لذا من الضرورى أن تتناسب الدراسة الجامعية مع متطلبات سوق العمل، ومن ناحية أخرى يؤدى توافر فرص العمل فى المجتمع إلى زيادة دافعية الطلاب للإنجاز والتفوق.

٤- إن أى خلل فى أى جزء من السياق الاجتماعى والثقافى والاقتصادى والسياسى للمجتمع سينعكس بدوره على النسق التربوى عامة والجامعة خاصة، كما إن أى خلل فى النسق التربوى سينعكس أيضاً على كافة النظم الاجتماعية الأخرى.

٥- إن الجامعة بدورها كنسق اجتماعى تتكون من عدة أنساق فرعية إذا ما تكاملت أدت الجامعة وظائفها الثلاث : التعليم والبحث العلمى وتنمية المجتمع

بكفاءة وفاعلية، وإذا ما حدث أى خلل فى بناء هذه الأنساق الفرعية لن تتحقق وظائف الجامعة كلية أو قد لا تتحقق بكفاءة وفاعلية.

٣- الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة مجالاً هاماً من مجالات التحليل النظرى، حيث إن هناك قضية أساسية هى لب الإسهام العلمى والتى تتمثل فى التواصل النظرى والمنهجى بين الباحثين والدارسين فى كافة المجالات العلمية، وانطلاقاً من ذلك تتناول الدراسة الحالية بعض الدراسات السابقة سواء على المستوى المحلى أو العالمى والتى تناولت موضوع الدراسة بشكل أو آخر.

١- جودة التعليم العالى والاتجاهات الاجتماعية والسياسية فى أمريكا[٣٤] :

قام بهذه الدراسة دافيد نوك Nok, D., ولارى ايزاك Izak, L., وتدور هذه الدراسة حول تأثير التعليم على الاتجاهات الاجتماعية والسياسية على المتعلمين الجامعيين وغير الجامعيين، وذلك من خلال التعرف على آرائهم حول أربع قضايا اجتماعية وسياسية تهم المجتمع الأمريكى بصورة واضحة فى تلك الفترة وهى، الإجهاض – حرب فيتنام – الاقتراع الرئاسى – أدوار المرأة.

وتتمثل عينة الدراسة فى مجموعة من الشباب الجامعى وغير الجامعى وقد قسمهم نوك وإيزاك إلى ثلاث طبقات تعليمية وهى (التعليم دون المتوسط، والتعليم المتوسط، وأخيراً التعليم الجامعى)، وتفترض الدراسة أن جودة التعليم العالى ترتبط نسبياً بالتوجهات العالمية، وتقوم الدراسة على التساؤلات التالية:

١- ما هى اتجاهات المتعلمين وغير المتعلمين الاجتماعية والسياسية تجاه جودة التعليم.

٢- هل جودة التعليم تؤثر على اتجاهات الشباب بعد الحياة الجامعية؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم ذا الجودة العالية يعبر عن نفسه من اتجاهات تحررية ومن ثم فإن المتعلمين الجامعيين أكثر تحرراً فى اتجاهاتهم الاجتماعية والسياسية . وتمثل هذه الدراسة وإن كانت تصنف ضمن الدراسات القديمة فى هذا المجال إلا أنها تعرض لأهمية الجامعة فى تقديم رسالتها للمجتمع من خلال تقديم منتج جيد يستطيع أن يستوعب قضايا المجتمع السياسية

والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن القول إن الجامعات المصرية فى تلك الفترة كان لها الريادة فى تقديم الخريج الذى يعنى بمشكلات مجتمعة.

٢- دراسة عائدات جودة التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية(٣٥):

وقام بهذه الدراسة كل من ديفيد كارد Card ووالين كريجر Krueger، وذلك انطلاقاً من محاولة الكشف عن العلاقة بين جودة التعليم ومعدل العائد منها، فقد اختبرت الدراسة العلاقة بين آثار جودة المدارس مقاسه بنسبة المدرسين للطلاب ومتوسط فترة الفصل الدراسى وغيرها على العائد من التعليم، وذلك بالاعتماد على بيانات الدخل من تعداد ١٩٨٠، ووجدت الدراسة أن من تلقوا تعليمهم فى المدارس عالية الجودة حققوا عوائد أعلى.

وتختلف الدراسة الراهنة عن هذه الدراسة فى أن هذه الدراسة تركز فقط على الجوانب الاقتصادية للخريجين كنتائج لجودة التعليم، مع الوضع فى الاعتبار أن هناك توافقاً بين التوجهات العامة لتلك الدراسة التى طبقت على المجتمع الأمريكى فى الثمانينات وبين التوجهات العامة لسوق العمل فى مصر فى الوقت الحالى فهناك طلب واضح لخريجى الجامعة الأمريكية وكذلك خريجى أقسام اللغات بكلية التجارة والحقوق فى الوقت الراهن.

٣- دراسة النشاط البحثى وجودة تدريب الخريج (٣٦):

قام بهذه الدراسة "تومى هوجن" Hogan وتهدف إلى التعرف على العلاقة بين حجم البرنامج وجودة الملتحقين بالكلية والبحوث المنشورة ومتوسط جودة رسائل الدكتوراه خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين الذين دربوا بواسطة أعلى ٣٦ برنامج للخريجين الأمريكيين فى الاقتصاد، وتوصلت الدراسة التى انطلقت منها وهى مساهمة النشاط البحثى فى الكلية إيجابياً مع جودة تدريب الخريج، والارتباط الإيجابى بين جودة مدخلات برنامج الدكتوراه وجودة الطلاب الملتحقين وجودة رسائل الدكتوراه الناتجة عن هذا البرنامج وكذلك ضرورة الاهتمام باختيار برنامج الخريجين.

ومن خلال ما سبق عرضه يلاحظ أن الباحث قد ركز على أحد أركان المخـــرج من التعليم الجامعى وهو برنامج الدراسات العليا، وهذا يمثل أحد جوانب الدراسة الراهنة مع التركيز على تحديد الوظيفة الاجتماعية – ككل منتجات التعليم الجامعى.

٤– دراسة: إدارة الجودة الشاملة من منظور إدارة المعرفة (٣٧):

قام بهذه الدراسة الباحث الأمريكى جونسون Johonnsen عام ٢٠٠٠، وتهدف إلى التعرف على إدارة المعرفة، والتحليلات النظرية لإدارة الجودة الشاملة والنماذج المقترحة ووصفت الدراسة إدارة المعلومات وجودة الرقابة وإدارة الجودة الشـــاملة وعـــرفت نظـــرياً أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة ثم اقترحت نموذج لعمليات إدارة المعرفة.

تتمـــثل إيجابيات عرض تلك الدراسة الحديثة فى أنها تنطلق من أهمية تطبـــيق المـــبادئ العامة التى يمكن أن تتحكم فى إنتاج مدخل جيد للتعليم الجامعى وذلـــك مـــن خـــلال التعرض للمرحلة ما قبل الجامعية حيث أنه لوحظ فى الآونة الأخيرة الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه المدرسة فى مد الجامعة بمدخلات إيجابية بـــدلاً مـــن الطـــلاب الذين يقوموا بالحفظ بدلاً من الفهم وهذا ما عمق مشكلة من المشـــكلات التـــى تـــوجده الجامعة اليوم وهى مشكلة الدروس الخصوصية وهى انعكاس لسلبيات مرحلة ما قبل الجامعة.

٥– دراسة: التعليم الجامعى المصرى، واقعة ورؤية مستقبلية(٣٨):

قـــدم هـــذه الدراسة "محمود عباس عابدين" وتعد هذه الدراسة استجابة لما تحـــرص علـــيه أغلب دول العالم، ومن بينها مصر من محاولة إعادة تقويم نظمها التعليمـــية، وبخاصة التعليم الجامعى، لجعلها أكثر ملائمة للقرن الحادى والعشرين بآماله وأهدافه المركبة.

وقـــد استند الباحث إلى التحليل والتقويم الموضوعى لواقع التعليم الجامعى المصرى واستشعار المستقبل.

وقـد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التى تعالج أهداف وتساؤلات الدراسة ويمكن عرضها فيما يلى:

١- تدنـى مسـتوى خريجى المرحلة الثانوية، أولئك الذين يمثلون مدخلات التعليم الجامعى.

٢- تزايد أعداد الطلاب والتوسع فى الكليات دون تخطيط مناسب مما يشكل ضغط طلابى متزايد على التعليم الجامعى.

٣- تعـد زيادة الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعى وحاجات سـوق العمل أحـد الأسباب الجوهرية لتفاقم مشكلة البطالة بين مخرجات الجامعة.

٤- ضعف مخرجات التعليم الجامعى من خلال تأهيل خريج قادر على التوافق مع مستجدات العصر وبالذات فى مجال التكنولوجيا.

٦- دراسـة: أزمـة التعليم.. أزمة مجتمع "دور التعليم ما قبل الجامعى فى إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية(٣٩):

قـدم هذه الدراسة "محمد ياسر الخواجه" وتهدف إلى التعرف على دور التعلـيم فـى إعادة التفاوت الطبقى من أهمية نظرية وتطبيقية انطلاقاً من أن التعلـيم أصـبح قضـية تهـم المجتمع كله، وليس فئة معينة منه مما جعل القيادة السياسية تعتبر التعليم قضية سياسة فى المقام الأول،كذلك ظهور الدعوة المجتمعية بأهمـية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمفهومها الحقيقى الذى يجعل لكل فرد حقه فـى التعلـيم بشـكل متساو بين الجميع. وطبقت الدراسة على مدرستين إحداهما مدرسـة حكومية والأخرى مدرسة لغات (خاصة) بمدينة طنطا،وتوصلت الدراسة إلـى وجود عدة أسباب تتفاعل فيما بينها فى جعل التعليم ما قبل الجامعى يسهم فى إعـادة التمايزات الاجتماعية فى المجتمع المصرى، من أهمها الأسباب التى تتعلق بـنوع التعلـيم نفسه،والعوامل التى بالبرامج الدراسية، واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية من كافة مراحل التعليم والوضع الاجتماعى والثقافى للأسرة والشروط التى يتطلبها سوق العمل.

"وتـــنطلق أهمـــية الدراسة فى أنها تلقى الضوء على مرحلة دراسية هامـــة لأنها هى مرحلة مدخلات الجامعة وبالتالى فإن تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافـــية تمـــثل أهمية كبيرة، كذلك تلقى الضوء على مجال أصبح ظاهـــرة فـــى التعليم الجامعى وهى ظاهرة الجامعات الخاصة كما هى منتشرة فى المـــدارس الخاصـــة التى ينطلق عليها مدارس اللغات ذات التكلفة الباهظة وبذلك تعتبـــر تلك الدراسة مكملة لمشوار الدراسة الراهنة مع الاتفاق فى المنهج والنظرية المفسرة للظاهرة، كذلك قضية خصخصة التعليم.

٧- دراسة: العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية[٤٠]:

قامـــت بهذه الدراسة "لمياء محمد أحمد السيد" وتهدف إلى استكشاف العـــوامل والقوى والتيارات الداخلية والخارجية التى آل إليها فقدان الجامعة لدورها القـــيادى أو علـــى الأقـــل فى ترسيخ دورها من خلال المشاركة الفعالة فى صنع الأحـــداث والتأثيـــر فـــى توجهات القرار والمسار الوطنى، كذلك ترصد مجموعة العـــوامل الداعـــية إلـــى إعادة تخطيط سياسات التعليم العالى فى ضوء الاتجاهات العالمـــية الجديـــدة منها مجال الاقتصاد الرأسمالى الحر وثقافة السوق والمتوقع من الفرص والامكانات الإيجابية إلى جانب المخاطر والتحديات والتوترات لتلك الثقافة فـــى علاقتها المتشابكة مع وظائف الجامعة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التى تحد من انطلاقه تطوير منظومة التعليم الجامعى ومنها:

١- عـــدم تحـــديث المـــناهج وطرق التدريس بما لا يتماشى مع متطلبات المرحلة الجديدة.

٢- تناقص استقلالية الجامعة والحرية العلمية الأكاديمية والخوف من أى تغيير أو تطوير أو ابتكار.

٣- اضـــطراب السياســـات التعليمية وخضوعها للتغيرات الوزارية، نتيجة لغياب الرؤية الاستراتيجية لقضايا التعليم العالى ومستقبلة.

وهكـــذا يمكـــن القـــول أن تلك الدراسة ركزت على قضية محدودة، وهى العوامل المؤيدة إلى إعادة تخطيط سياسات التعلم العالى فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة وبالذات العولمة، وما أدت إليه من تأثيرات على كل نظم المجتمع وهى بذلك يمكن أن تكـــون نقطة البدء للدراسة الراهنة حيث أن العولمة، أحد المصادر الحقيقية التى أثرت على مخرجات الجامعة.

٨- دراسة: التعليم وتحديات ثقافة العولمة (٤١):

قامـــت بإجـــراء تلك الدراسة "هدى حسن حسن"، وتهدف إلى محاولة تقـــديم دلـــيل عمل لجعل التعليم هو المخرج الأكثر أمنا فى تلك الحالة التى تعايشنا معهـــا وتنعكس مشكلة تلك الدراسة فى رصد التحديات التى تفرضها ثقافة العولمة علـــى حياتـــنا الثقافية والفكرية وما لدور التعليم فى تجاوز تلك التحديات والتعامل معهـــا بإيجابـــية، وتهدف تلك الدراسة إلى تحديد السمات الجديدة لما يعرف بثقافة العـــولمة كذلك الوقوف على التحديات التعليمية والثقافية للعولمة التى تواجهنا الآن ومســـتقبلاً، والوقـــوف على دور التعليم فى التعامل الإيجابى مع تحديات العولمة، وتـــرى الباحثة أن الاستثمار الأساس العنصر البشرى بات ضرورياً حيث أصبحت التكنولوجـــيا المتقدمة هى العنصر الفاعل فى اكتساب القدرة التنافسية ولا يعنى هذا مجرد امتلاكها بل القدرة على إنتاجها وتطويرها وهو ما لا يستطيعه سوى العنصر البشرى المعد تعليمياً وعلمياً بقدرات علمية عالية، وداخل نظم تعليمية عالية الجودة والأداء، كـــذلك تـــرى أن التعلـــيم فى مجتمعنا شأنه شأن النظم الأخرى يتعرض لهـــزات شديدة بفعل التغيرات السريعة التى تحدثها العولمة، وبذات فى قضية تدنى مستوى التحصيل أو مستويات التعليم الأساسية بصفة عامة.

وتمـــثل تلك الدراسة بالإضافة إلى الدراسة السابقة أهمية كبيرة حيث أنـــه يمكن القول بأن ظاهرة العولمة والتحولات العالمية الجديدة هى سبب ونتيجة لمـــا يحدث فى مجتمعنا من تزايد التحديات التى تواجه التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعـــى بصـــفة خاصة. وهذا يعطى نقطة اتفاق بين الدراسة الراهنة والدراستين

السابقتين ويمكن أن يسهم ذلك فى عرض الأهمية النظرية من عرض الدراسات السابقة فى سياق هذا العرض والتحليل.

٩- دراسة مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالى لمتطلبات سوق العمل فى المملكة العربية السعودية (٤٢).

قام بإجراء هذه الدراسة "سالم بن سعيد القحطانى"، وهى دراسة استطلاعية حول مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالى لمتطلبات سوق العمل، والعوامل التى تساهم فى ذلك، بالإضافة إلى معرفة مدى فعالية الاستراتيجية التعليمية للجامعات، فى ظل استجابة مؤسسات التعليم العالى لازدياد مخرجات التعليم العام، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى أداء خريجى الجامعات وحاجاتهم إلى التدريب، والعوامل التى تساهم فى عدم ملاءمة مستواهم لمتطلبات سوق العمل واحتياجاته.

٤- قضايا الدراسة:

١- التعليم الجامعى والتنمية البشرية:

يعتبر الاستثمار فى التعليم من أكثر الاستثمارات عائداً، بعد أن تبوأت أعداد البشر قمة الهرم بصفتها من أهم المقومات فى عصر المعلومات، لذا فإن دعم العملية التعليمية يتطلب خلق مناخ تعليمى مناسب (٤٣)، فقد ذهب "بولنيو" Bolino إلى أن الاقتصاديين ينظرون للإنسان على أنه شرط ضرورى للتقدم الاقتصادى، فزيادة عدد المتعلمين أصبح شرطاً مسبقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فى الوقت الحالى التى تتفجر فيه الثورة المعلوماتية (٤٤).

وذهب بيسلى Peaslee إلى أن التعليم استثمار جوهرى سيكون له مردوده فى النمو الاقتصادى، فعن طريق الاستثمار فى التعليم وتنمية المهارات والقدرات يمكننا الإسراع بخطى واسعة، فقد أصبح واضحاً أن الاستثمار فى التعليم وتنمية المهارات والقدرات واضحاً أن الاستثمار فى المعدات والآلات سيكون عديم الجدوى دون إعداد الموارد البشرية للعمل بأساليب أكثر إنتاجية (٤٥).

ولـذلك أصـبح هناك دعوة لأن يتغير هدف التعليم من تعليم للجميع وهو مسألة لا خيار لنا فيه ولا فضل لأحد على أحد، وإنما هي ضرورة اجتماعية وتـربوية تؤثـر علـى أمننا القومي وعلى قدرتنا على التقدم، إلا أنها أيضاً ليست كافـية، وأصبح لا بديل أمامنا إلا أن نصر على التعليم المتميز الذى يكفل مستوى عالـياً وعالمـياً لنوعية الخبرات والقدرات التى يتسلح بها أبناؤنا ويمثل ذلك للفهم الحديث لمفهوم التنمية البشرية وارتباطها بالتعليم فى شكله الجديد (٤٦).

فالـنظام التعليمـى دوراً فى تنمية الموارد البشرية باعتبارها عنصراً أساسياً ورئيسياً فى التنمية، فمن بين مهام التعليمى فى هذا المجال، إعداد الكفايات والمهـارات اللازمـة لعملية الإنتاج والتقدم الاقتصادى والارتفاع بمستوياتها دون النظر إلى أخرى ما لم يعد التعليم مجرد خدمة تؤديها الدولة للأفراد باعتبارها حقاً مـن حقـوقه المشروعة فحسب، بل انتقل التعليم من مجرد خدمة تؤدى إلى عملية اسـتثمار له عائد ومردود فالاستثمار فى التعليم أولاً وأخيراً هو استثمار فى البشر أى فـى الإنسـان، فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والاتجاهـات، ممـا يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد وكشخصية إنسانية متكاملة الجـوانب وأيضـاً تنمـية المجـتمع كقوى عاملة نتيجة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قريبة أو متوسطة أو بعيدة المدى (٤٧).

وتـوجد أدلـة وشـواهد علـى أن التعلـيم يسهم فى تحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال لا الحق يرجع النمو السريع للاقتصاد اليابانـى والكـورى الجنوبى إلى حد كبير فى دمج التعليم بقضية التنمية البشرية، بالإضـافة إلـى الإدارة الجـيدة للاقتصـاد فيهما، وأدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية الـزراعية والصـناعية، وأوجـد قـوى عاملـة سرعان ما تكيفت مع التغيرات والتطورات فى التكنولوجيا والبيئة الاقتصادية الجديدة (٤٨).

وفى ضوء ذلك يجب أن يحتل قطاع التعليم موقعاً فريداً فى ميزانيات، واستثمارات الدول وغالياً ما ينظر إليه كنوع من الرفاهية، بل هو من أهم قطاعات المجـتمع كالصـناعة والزراعة لأنه سيساعد على نموها وتقدمها، هذا فضلاً عن مردوده الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى.

كمـــا توجد أهمية لتوظيف التعليم العالى توظيفاً اجتماعياً ذاتياً، وأن هذا التوظيف فى أدواره وعوائده المتنوعة لابد أن يتلائم فى خطته مع استراتيجية المجـــتمع التـــى يقرها للتنمية، كذلك فإن من الضرورى أيضاً أن تتطور السياسات والبنـــى المجتمعـــية، بما يتيح مخرجاً التعليم العالى أن يحقق التوظيف الاجتماعى الأمـــثل، ســـواء ارتبطت هذه السياسات بمحاولات الاستخدام الأمثل وسوق العمل والأجـــور أو بتشـــجيع الـــبحوث العلمية والتطبيقية، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطية التعليم الجامعى ومضمونه (٤٩).

ولعـــل تأكيد العلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية، واعتبار التعليم أحد وسائل تحقيق التنمية البشرية، فضلاً عما يعانى منه التعليم عامة من مشكلات وهو مـــا أدى إلـــى المـــناداة بضرورة التأكيد على جودة المنتج التربوى الذى يمكن أن يـــنافس فـــى عالم احتدمت فيه فرص المنافسة، حيث أصبح البقاء للأجود ولتحقيق رسالة الجامعة من تعليم وبحث وتنمية للمجتمع فإنه توجد عدة معالم معيارية منها: تكـــوين نظـــام تعليمـــى جامعى مرن متكافئ وكفء، وضمان واستقرار مصادر التمويل وتأكيد التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعى ومرونة أنظمة التعليم العالى وتحديـــد المســـتويات التعليمية المرغوبة والأهداف التعليمية المأموله وفتح قنوات لتوظيف الصلات بين قطاع التعليم والقطاعات المجتمعية الأخرى وتفعيل وتطوير العلاقات الخارجية (٥٠).

وهـــذا يـــتطلب وضـــع معايير لمخرجات التعليم فى كافة مراحله بما يـــتوافق والمعاييـــر العالمية التى يمكن على أساسها القياس والتقديم على أن يكون تبنـــى هذه المعايير البداية الحقيقية التى تستطيع كل دولة أن تضيف إليها. ويرتبط بذلك ضرورة المواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة دوماً والنمو الاقتصادى وبناء القدرة التنافسية والمستقبلية.

٢- واقع التعليم المصرى تحدياته، فى ضوء الخصخصة والعولمة:

إن أزمـــة الـــنظام التعليمـــى فـــى مصـــر - فى الواقع - هى أزمة مـــزدوجة، أزمـــة واقع وأزمة بديل وبدائل، أزمة واقع لأن نظام التعليم الحالى فى

مجملـــة يعكس طبيعة المجتمع والقوى الاجتماعية السائدة، فهى توظف التعليم فى إطـــار سياسة ظرفية آنية، فهى تغرس فى النظام التعليمى قيم المجتمع السائدة ولا تســـاعد فى تكوين الفرد القادر على الانجاز والإسهام من ناحية المضموم بطريقة متســـاوية إذا لـــم تكن غالبة فى أن تثبت وجوده، فالمضامين التعليمية هى مدرسية تعـــتمد علـــى الكتب. لقد أصبح المنهج عديم الجدوى مادامت العلوم والتكنولوجيا والظـــروف البيئـــية المحيطة تتحرك بطريقة أسرع من مختلف الموضوعات التى يتضـــمنها منهج الدراسة، ولذلك فإن المدرسة المصرية، ومناهجها وأساليب عملها وقـــيمها، هـــى عـــبارة عن مورثات من الماضى، جسدته عوامل تاريخية معينة، عكســـت فلســـفة مســـتمدة من رؤية اجتماعية إصلاحية فرضتها ظروف مجتمعية ماضـــية، وأهداف الفئة الاجتماعية الأساسية من هذا العصر، وهى فى هذا السياق، تعمـــل الـــيوم علـــى بـــناء الإنســـان وفقاً لروح الماضى، ومن منطلق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التى اقضتها طبيعة التطور فى مراحل تاريخية سابقة، فلا يـــزال التعلـــيم المصرى فى مختلف المستويات، يبث قيماً ومناهج ومعايير تقييم، تفتـــرض أساساً أن الغرض من التعليم الثانوى هو إعداد الطلاب للتعليم الجامعى، وأن طـــلاب الجامعة يتخرجون لكى يعملوا فى القطاع العام (الحكومة) أو القطاع الخـــاص طـــبقاً للتخصصات واحتياجات سوق العمل، والاشكالية الأساسية للتعليم تتجســـد فى هذه الفلسفة التاريخية وما تتضمنه من تصورات ومعتقدات عن طبيعة التعليم وأهدافه وعلاقته بالمجتمع [٥١].

ويواجه التعليم الجامعى فى الوقت الحاضر تحديات تستوجب مراجعة أهدافـــه ومـــناهجه وتنظيماته وطرق تعلمه وعلاقته بالمجتمع، ومن تلك التحديات الانفجار المعرفى والتقدم التكنولوجى وسرعة معدلات التغير، وما يرتبط بكل ذلك مـــن تغيـــرات اجتماعـــية وتربوية، كإتاحة فرصا للتوائم تعليم يتوائم مع متطلبات المجـــتمع وظروف العصر، والتكيف مع التغيرات الاجتماعية وملاحقة التطورات الســـريعة فـــى طبيعة المهن [٥٢]. وفى هذا الإطار فإن عولمة التعليم تقع فى القلب مـــن عولمة الثقافة، ولذلك فإن الدعوة إلى ضرورة الإسراع من عولمة التعليم من شأنها أن تحقق المساواة والعدالة والديمقراطية بين الأفراد والشعوب.

فالتعليم، والتعليم الأساسى على وجه الخصوص، يُرى اليوم على أنه أحد أهم أولويات العولمة، لما له من أولوية فى حد ذاته، ولتداخله مع أولويات العولمة الأخرى الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.

ولذلك أصبح هناك اعتراف ضمنى بأن التعليم بشكل عام هو البنية الأساسية للعولمة التى تمهد الطريق لجوانب العولمة الأخرى على كافة المستويات اقتصادياً وسياسياً وبيئياً واجتماعياً وتكنولوجيا، وهو العلاج لجوانب الضعف الاجتماعى الناتجة عن سلبيات العولمة الاقتصادية وحرية الأسواق، وفى هذا الإطار تكون عولمة التعليم الأساسى فضلاً عن باقى مستويات التعليم عامة ضرورة اجتماعية عالية هامة (٥٣).

أما عن الإشكالية التى توجه التعليم العام بشكل عام والتعليم العالى خصوصاً، التى ترتكز فى تحول مسألة التعليم إلى مسألة اقتصادية "بيع وشراء" فى السوق الرأسمالى، والتفاوت الواسع فى نوعية التعليم بحسب الوضع الاقتصادى والاجتماعى، وقد تزامن ذلك مع عدم قدرة الدولة على الوفاء بمقتضيات تطوير النظام التعليمى، تطويراً حقيقياً وفعالاً ومع المضى قدماً فى خصخصة التعليم وفتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص للاستثمار فى التعليم بكل مستوياته، وتقلص نفوذ الدولة تدريجياً (٥٤).

وللتعامل مع تحديات التعليم الجامعى يمكن النظر إلى ثلاثة محاور رئيسية هى:

أ – تطوير مناهج التعليم بما يواكب المعايير الدولية، والاهتمام بتدريب القائمين عليه وعلى العملية التعليمية،وضمان مجاراة التعليم بأنواعه المختلفة لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

ب- تطوير البنية الأساسية اللازمة للتعليم من خلال الاهتمام بالمدرسة فنياً وتكنولوجياً بما يوفر البيئة الملائمة لتربية المستقبل. فالطلاب فى الجامعة لا يأتون من فراغ، وإنما يأتون من نظام تعليمى سلمى معين يجب الاهتمام به حتى تتكامل منظومة التعليم الجامعى.

جـ- توسيع مشاركة المجتمع فى العملية التعليمية من خلال تعزيز دوره فى

الإدارة والإشراف تحت رقابة الدولة [٥٥].

٣- جودة التعلم الجامعى فى ظل المتغيرات العالمية:

عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى مصر فى فبراير ٢٠٠٠ حيث أقر الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى، والتى انتهت إلى (٢٥) مشروعاً يتم تنفيذها على ثلاث مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة اعتباراً من ٢٠٠٢-٢٠١٧، تم الاتفاق على التركيز على ستة مشروعات كمرحلة أولى وهى، مشروع تطوير كليات التربية، ومشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية، ومشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات ومشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشروع توكيد الجودة والاعتماد، ومشروع صندوق تطوير التعليم العالى [٥٦].

وتستند استراتيجية تطوير التعليم العالى فى مصر إلى المبادئ والأسس التى احتوتها تقارير اليونسكو والتى تتبلور حول مفاهيم إحلال التعليم مدى الحياة ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع، وإعادة النظر فى مختلف مراحل التعليم وضمان التنوع فى السياسات والنظم التعليمية لتستجيب لمطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع، وتأكيد الممارسة الديمقراطية وبناء الشخصية المتكاملة للطالب، وتأكيد الدعائم الأربع للتعليم، وهى التعليم للمعرفة، والتعليم لتنمية الذات، وإثراء الشخصية الإنسانية، وأهمية مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة فى تحويل التعليم دون التضحية بمتطلبات الجودة ، وأهمية التأكيد على تحقيق استقلال التعليم العالى[٥٧].

وقد تم فى الآونة الأخيرة إعداد مشروع قانون بإنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، وذلك لاكتساب ثقة المجتمع فى كفاءة الأداء وضمان الجودة والتطوير المستمر لمؤسسات ونظم وبرامج التعليم العالى فى مصر طبقاً لرسالتها وأهدافها المعلنة، والتى تتوافق مع المعايير والمواصفات المحلية والإقليمية والدولية، اعتماداً على كفاءات متميزة ونظم وآليات قياس معترف بها عالمياً تضمن لها قدرات تنافسية عالية، وذلك فى إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية [٥٨].

وفـــى هـــذا الإطـــار يرى الباحث أنه من الضرورى عدم النظر إلى الـــنظام التعليمـــى كنظام مغلق يمكن تطويره بذاته، ولكنه باعتباره جزء من كل، وهـــى بذلك جزء لا يتجزأ من النظم المجتمعية الأخرى، وبالتالى لا يمكن إصلاحه وتطويـــره دون إصلاح النظم الأخرى، فمثلاً لايمكن تحدد التعليم دون العمل على تطويـــر النظام الاقتصادى بما لا يسمح بتوفير فرص عمل كافية للخريجين ويدعم ذلك قضية البطالة.

رابعاً: الأساليب المنهجية للدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ، من النوع الوصفى، يتلائم مع سوق العمل الداخلى والخارجى وذلك لوصف رؤى عينة من خريجى الجامعات المصرية لدور الجامعة فـــى إعـــداد خـــريج ودور ذلك فى التنمية البشرية بوجه عام فى إطار الأسلوب الوصفى واعتمدت بذلك الدراسة على:

١- **الطـــريقة المقارنـــة** ، حـــيث تمـــت المقارنة بين رؤى عينتين من الخريجين الجامعيـــين إحداهما من خريجى الكليات النظرية والأخرى من خريجى الكليات العملية.

٢- **الطريقة الإحصائية:** حيث تم حساب بعض المقاييس الإحصائية هى مربع كاى ($كـــا^{٢}$) ومعامـــل التوافق ولك بعرض الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ولجمع البيانات تم الاعتماد على أداتين أساسيتين هما:

١ – استمارة الاستبيان والتى تضمنت فى صورتها النهائية ما يلى:

أ – البيانات الأولية: كالسن والحالة الاجتماعية والكلية ،وسنة التخرج.

ب- التعليم الجامعى والتنمية.

جـــ- التعليم الجامعى وتغيير المتعلمين وذلك من خلال التعرف على جوانب التغيـــر فى حياة الخريج، فى شكلها الإيجابى السلبى. وجوانب الاستفادة من الدراسة الجامعية.

د – التعلـــيم الجامعـــى وســـوق العمل وذلك من خلال مدى معرفة الخريج بضـــرورة ربط مجال الدراسة بسوق العمل، ومناهج أنسب التخصصات

فى مجال سوق العمل.

هـ- التعليم والعمل لمن يعملون.

و - التعليم الجامعى وبطالة الخريجين.

ل - التعليم الجامعى والانتماء.

٢- **المقابلات المفتوحة** مع المسئولين عن التعليم الجامعى بجامعة طنطا لمناقشاتهم فى القضايا التى تقف حائل أمام تفعيل دور الجامعة فى القيام بدورها الحقيقى بالنسبة للخريج ومدى قدرته على التنافس فى مجال العمل الداخلى والخارجى.

١- مجالات الدراسة:

١- المجال المكانى:

تمثل المكان المكانى فى هذه الدراسة فى مدينة المحلة الكبرى ووحده محلية من مركز المحلة الكبرى هى قرية (السجاعية).

وذلك لتمكين الباحث من التعرف على مشكلات الخريجين فى الحضر والريف المصرى.

٢- المجال الزمنى للدراسة:

تم البدء فى تطبيق استمارة الاستبيان بعد اختيار عينة الدراسة فى الفترة من أغسطس حتى نوفمبر ٢٠٠٥.

٣- المجال البشرى وعينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من خريجى الجامعات من خلال تجمعات الشباب والعينات بالأماكن العامة مثل الأندية والمقاهى ومن أبناء الحى الذى يقيم فيه الباحث، وكذلك من أبناء القرية - وتم اختيار ٢٥٠ مفردة يشمل خريجى الكليات النظرية _حقوق - آداب - تجارة - والتربية، بواقع ١٢٥ مفردة من الذكور والإناث، وخريجى الكليات العملية وبالأخص كليات (الزراعة والعلوم والتربية بقسمها العلمى وكلية الهندسة، (والطب البيطرى ولم تشمل العينة خريجى كليات الصيدلة وطب الأسنان والطب البشرى) وذلك لشملهم قانون التكليف.

أولاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة:

تحـــاول أى دراســـة ميدانـــية تحديد عينة البحث لتشمل كل جوانب القضية موضوع الدراسة، ولما كانت إشكالية البحث تمثل مشكلة المجتمع المصرى فـــى الـــوقت الراهن، فقد حاولت الدراسة الاعتماد على أكثر من متغير عند تحديد حجم وطريقة سحب العينة والتى تتمثل فى الجانب العشوائى فى طريقة السحب مع تحديـــد حجـــم إجمالى للعينة قوامها ٢٥٠ مفردة وزعت بنسبة ٥٠% بين كل من خـــريج الكلـــيات النظرية، و٥٠% لتخريج الكليات العملية وقد توزعت هذه العينة لتشـــمل مـــن حيث النوع (٨٠) مفردة بنسبة (٦٤%) لخريجة الكليات النظرية من الذكور فى حين شملت العينة فى نفس المتغير (٩٨) مفردة بنسبة (٧٨,٤%) لذكور الكلـــيات العملية حيث أنه من الملاحظ بشكل عام تزايد الإناث فى الكليات النظرية عـــن نظيـــرتها العملية وقد مثلت فئة الإناث بنسبة (٣٦%) للكليات النظرية مقابل (٢١,٦%) للكلـــيات العملـــية أما بالنسبة لإجمالى العينة من خلال متغير النوع فقد شملت (٧١,٢%) ذكور (٢٨,٨%) للإناث وهذا يعنى خريجى الجامعات المصرية من الذكور والإناث[٥٩].

فـــى حـــين شـــمل متغير السن الفئات العمرية من (٢٢-) وهو سن التخـــرج إلى (٤٠) منه وقد تنوعت عينة الدراسة فى هذا المتغير ففى فئات السن لخريجى الكليات النظرية احتلت الفئة العمرية (٣١-) نسبة (٣١,٢%) من إجمالى عيـــنة المرتبة الأولى، يلى ذلك الفئة العمرية (٣٤-) بنسبة (٢٨%) يلى ذلك الفئة العمـــرية (٢٥-) بنسبة (١٦%)، ثم الفئة العمرية (٢٨-) بنسبة (١٦%)، يلى ذلك الفـــئة العمرية الأخيرة (٣٧-) بنسبة (٩,٦%) وأخيراً الفئة العمرية (٢٢-) بنسبة (٤%). *أما الكليات العملية فشملت الفئة العمرية لخريجيها ما يلى:*

وشـــملت الفـــئة العمرية (٢٥-) بنسبة (٣٧,٦%)، يلى ذلك فئة السن (٢٨-) بنســـبة ٢١,٦% ثـــم الفئة السنية (٣١-) بنسبة (١٩,٢%)، ثم الفئة السنية (٣٤-) بنســـبة (١٢%)، أمـــا الفئة ما قبلْ الأخيرة فهى الفئة السنية (٢٢-) بنسبة (٧,٤%) وأخيـــراً آخر فئة عمرية (٣٧-) بنسبة (٢,٤%). ويلاحظ أن هناك تبايناً

بـــين الفئات العمرية بالنسبة للكليات النظرية عن الكليات العملية. وهذا التنوع فى الفئات العمرية يعكس بشكل واضح إشكالية التعليم فى المجتمع المصرى وإنعكاس ذلـــك علـــى الوظـــيفة الاجتماعية للتعليم ومخرجاته المتمثلة فى الخريجين ومدى ارتباط ذلك بسوق العمل بالنسبة لخريجى الكليات النظرية والكليات العملية(٦٠).

أما من خلال تحليل محل الإقامة فقد شملت الدراسة خريجى الكليات النظـــرية والعملـــية فى مدينة المحلة الكبرى وفى أحد قرى مركز المحلة الكبرى (قـــرية الســـجاعية) البيان مدى عمومية تلك المشكلة ومدى ارتباطها بكل مكونات المجـــتمع المصـــرى مـــن ريفه إلى حضره وقد توزعت العينة بين الريف بنسبة (٤١,٦%) للكلـــيات النظـــرية وبنسبة (٣٤,٤%) للكليات العملية، من حيث شملت العينة الحضرية على (٥٨,٤%)، (٦٥,٦%) على التوالى(٦١).

أما بالنسبة لمدة الخريج فقد توزعت بين فئتين (أقل من خمس سنوات) وتـــوزعت النســـبة بـــين (٢٠%) للكليات النظرية و(٤٤,٨%) للكليات العملية أما متغيـــر (خمـــس سنوات فأكثر) فتوزعت بنسبة (٨٠%)، (٥٥,٢%) على التوالى. وأهمـــية هـــذا المتغير يتضح من خلال عرض بيانات العينة الخاصة بالعمل والتى تمـــثل جانـــب هـــام من جوانب التحليل لمشكلة الدراسة الحالية وقد توزعت عينة الدراسة بالنسبة هذا المتغير بنسبة ٤٩,٦% يعمل فى الكليات النظرية مقابل (٦٦,٤ %) لخريجـــى الكليات العملية أما بنسبة لمن لا يعمل توزعت بنسبة (٥٠,٤%) ، (٣٣,٦%) على التوالى(٦٢).

فـــى حين جاء آخر متغير من البيانات الأولية للمبحوثين فكانت الحالة الاجتماعـــية والتى توزعت بين أعزب بنسبة (٤٠%)، (٤٢,٤%) على التوالى أما متغيـــر متـــزوج فكانـــت (٥٢,٠%) (٤٧,٢%) وأخيـــراً مطلق بنسبة (٨%) ، (١٠,٤%) على التوالى (٦٣).

ثانياً: التعليم الجامعى والتنمية:

يعـــد التعليم الجامعى أحد أهم روافد التنمية، حيث يحتل مكان الصدارة فـــى أبـــرز المواهب والقدرات، والإمكانيات البشرية المتاحة فى المجتمع والتعليم

العالى،أيضـــاً هو أحد أهم الأدوات التى من خلالها تستطيع الدولة أن تواكب حركة الـــتقدم العلمـــى والتكنولوجى الحادثة فى العالم المعاصر كما يساهم بطريق مباشر وغير مباشر فى تقرير وتدعيم الإمكانات البشرية المؤهلة والمدربة للقيام بأدوارها فى عملية التنمية البشرية فى المجتمع(٦٤).

وعلـــى ذلك فإن التعليم الجامعى يلعب دوراً محورياً فى قضية التنمية وبالـــذات من خلال الربط بين مجالات العمل والتخصص الجامعى، بالإضافة إلى كيفية إعداد الجامعة للخريجين اللازمين لقطاعات العمل المختلفة.

وهـــذا يعنى ضرورة وجود تقديرات للقوى العاملة وتركيب هذه القوى العاملـــة فـــى الدول على مستوى سنوات مستقبلة، هذا بالإضافة إلى أن لكل دولة أســـلوبها الخـــاص فى تحديد التخصصات الجامعية وتحديد أعداد الطلاب فى هذه التخصصات، وغالباً ما تكون السلطات الجامعية على وعى كامل باحتياجات القوى العاملة ولو بصورة تقديرية على المدى القريب، وهناك نوعية ومواصفات الخريج اللازم لمختلف التخصصات، وهذا يعنى أن الجامعة لابد أن تطمئن إلى أن خريجها تكـــتمل فيه كافة المواصفات المطلوبة لقطاعات العمل والتخصصات المختلفة. كما أن علـــى الجامعـــة أيضاً أن تواجه التخصصات الجديدة التى تنشأ باستمرار نتيجة تقـــدم المعـــرفة، وعلى الجامعة أيضاً أن تواجه زيادة الطلب الاجتماعى عليها(٦٥)، وهـــو فـــى تزايد مستمر نتيجة لنمو السكان من ناحية وتفجر المطامح والآمال من ناحـــية أخـــرى ومـــن هنا يتضح أن دور التعليم الجامعى فى المساهمة الفعالة فى مجالات التنمية فى المجتمع، من خلال ربط التعليم بالمجتمع والإنتاج أى أن يصبح التعليم وجه من وجوه التنمية الثقافية والإنتاجية ويتكامل معهما.

وقد أفادت المشاهدات الميدانية تبايناً بين وجهات نظر العينة من خلال وجهـــة نظـــرهم فى مساهمة التعليم بشكل عام فى التنمية، فقد رأى (٨٠%)، من عيـــنة الدراسة من خريجى الكليات النظرية أن التعليم لا يساهم فى التنمية فى حين أن مـــن يـــرى ذلـــك فـــى الكليات العملّية نسبتهم (٤٥,٦%) وقد توزعت صور المســـاهمة فى التنمية من خلال المساهمة القوية بنسبة (٦,٤%) نظرياً، (١٢,٠%)

عملـياً، كما أن المساهمة بصورة متوسطة فتوزعت بنسبة (٩,٦%)، (٢٨,٨%)، أما المساهمة الضعيفة فكانت (٤,٠%)، (١٣,٦%) على التوالى[٦٦].

وعلـى ذلك يظهر التباين الواضح بين انعكاس ربط التعليم لحاجات المجـتمع وجـوانب التنمية وهذا يعكس واقع الخريج والمشكلات التى تواجهه بعد التخـرج من عدم قدرته على تنفيذ ما تم دراسته وإن كانت النسبة كانت كبيرة جداً بالنسبة لخريجى الكليات النظرية والتى تزداد أعداد الخريجين دون أن يكون هناك ربـط بين الخريج وإيجاد وظيفة فى ضوء تخصصه، أما عن أوجه مساهمة التعليم فى التنمية سواء كان المتغير الخاص بالمساهمة قوى أم متوسط أو بصورة ضعيفة وكانـت نسبتهم (٢٠%) فى الكلية النظرية و(٤٤,٤%) للكليات العملية وقد تباينت توجهات المبحوثين من أربع متغيرات، احتل متغير تثقيف وتوعية الخريج المرتبة الأولـى فـى الكلـيات النظـرية بنسبة (٦٠%) بينما احتل المرتبة الثالثة بالنسبة لخريجى الكليات العملية بنسبة (١٧,٥%)، أما متغير "الاستثمار المتمثل فى التنمية البشـرية" فاحتل المرتبة الثانية بنسبة (١٥%) فى الكليات النظرية والمرتبة الثانية فـى الكلـيات العلمـية بنسبة (٢١,٠%)، أما متغير "إجراء بحوث لحل مشكلات المجـتمع وتنميته" فقد احتل المرتبة الثانية فى الكليات العملية بنسبة (٢٨,٠%) فى حـين احتلت المرتبة الأخيرة فى الكليات النظرية بنسبة (١٠%)، أما متغير "أعداد الكـوادر المـؤهلة لسوق العمل" فاحتلت المرتبة الأولى فى الكليات العملية بنسبة (٣٣,٥%)[٦٧]. فى حين احتلت المرتبة الثانية مكرر فى الكليات النظرية. وهذا يدل علـى الاخـتلاف والتـباين بين عينة الدراسة فى شقيها فخريجى الكليات العملية وبالـذات مما يعملون ويرون أن سوق العمل هو المجال المناسب لمساهمة التعليم فى التنمية.

أمـا عن رأى العينة ممن لا يرون أن التعليم لا يساهم فى التنمية فقد ذكر أفراد العينة أسباب مختلفة لذلك ومنها:

"انفصـال التعلـيم عن المجتمع ومتطلباته". احتلت المرتبة الأولى بنسبة (١٩%) تـوزعت بنسبة (٢١,٧%) للخريج النظرى، (١٥,٣%) للخريج العملية،

أمـــا عـــن "انعكـــاس سلبيات المجتمع". فكانت النسبة (١٤,٨%)، (٨ ,٨%) على التوالـــى أما متغير "لعدم وجود ارتباط وثيق بين القطاع الخاص والجامعة" فكانت النســـبة الإجمالـــية (١٣,٧%) توزعت بين (١٤,٣%)، (١٢,٩%) بين الخريجين علـــى التوالى أما "لعدم وجود استراتيجية واضحة وغياب الفكر المستقبلى" وكانت نسبة هذا المتغير إجمالية (١١,٤%) توزعت بنسبة (١٠,٨%) نظرى، (١٢,١%) على التوالى، أما عن "دور نقص الإمكانيات" المرتبة بالموارد المادية" فكانت نسبة المتغيـــر (١٢,٧%) وتوزعت بنسبة (١٢,٠%)، (١٣,٧%) على التوالى . أما عن "مشـــكلة التخطـــيط وعـــدم وجـــودة بين مدخلات ومخرجات التعليم" فكانت بنسبة (١٣,٠%) تـــوزعت بنســـبة (١٢,٥%)، (١٣,٧%) على التوالى، أما عن متغير "لعـــدم توافـــر العمالـــة متعددة المهارات" فاحتلت مرتبة متقدمة بنسبة (١٣,٧%) تـــوزعت بنســـبة (١٤,٣%)، (١٢,٩%) بين الخريجين على التوالى وأخيراً "لعدم وجـــود وظـــيفة تنموية للجامعة حالياً" فكانت نسبتهم الإجمالية (١٠,٧%) توزعت بنســـبة (١٠,٨%) لخريجى الكليات النظرية، (١٠,٩%) للكليات العملية. وهذا يدل على وجود أسباب متعددة لمشكلة الوظيفة الاجتماعية للجامعة ودورها الواضح فى التنمية بشكل عام(٦٨).

وبالتالـــى يتضح مما سبق إلى غياب فكرة الترابط المنظومى لمكونات العملـــية التعليمية عن عمليات وضع السياسات، ومن المعروف أن تطوير منظومة التعلـــيم بصورة جادة وفعالة يضمن مشاركتها فى نهضة المجتمع وتقدمه، ليتحقق فقـــط حـــين يمتلك القائمون عليه رؤية كلية شاملة وسياسات تطويرية تضم جميع أبعاد المنظومة وفى إطار اتباع الأسلوب العلمى فى التخطيط لتطوير التعليم، إذ أن إعـــداد سياســـات تطوير التعليم لابد وأن يمر عبر مراحل متتابعة ومستمرة تكفل الترابط المبنى على أساس رؤية شاملة وأهداف عامة مدروسة.

وفـــى هذا المجال حاولت الدراسة ربط تلك الإشكالية من خلال معرفة أفـــراد العينة بمدى القصور فى التعليم العالى فأحد المعوقات التى من خلالها يتدنى دور التعلـــيم فـــى التنمية، وكانت نسبة كبيرة من العينة (٦٣,٩%) ترى أن هناك

قصـــور فى التعليم العالى وقد توزعت تلك النسبة بين (٦٩,٦%) للتعليم النظرى و (٥٧,٦%) بالنسبة لخريج الكليات العملية.

أمـــا مـــن يـــرى أنه لاتوجد قيود وقصور فى التعليم الجامعى ونسبتهم (٣٦,٤%) توزعت بين (٤٢,٤%) و (٣٠,٤%) على التوالى .

وقد تباينت اوجه وأسباب القصور وتنوعت بين مجموعة من الأسباب وهى:

- احـــتلت قضـــية " عـــدم كفاية الموارد للتعليم الجامعى " المرتبة الأولى بنسبة (٣٠,٨%) توزعت بين (٢٨,٧%)، و(٣٣,١%) على التوالى.
- أمـــا "المتغيـــر المـــرتبط" بمـــدخل التعليم الجامعى وكيفية الالتحاق بالجامعة والخاصـــة بالاعـــتماد فـــى مدخل الجامعى على المجموع بنسبة (٢٥,٩%) تـــوزعت بـــين طـــلاب الكليات النظرية بنسبة (٣١,٧%) و (١٩,٨) للكليات العملية.
- أمـــا عن زيادة الأعداد فى الجامعة بما لا يتفق مع جودة التعليم فكانت نسبتهم الإجمالية (٢٢,٧%) توزعت بنسبة (٢٠,٩%)، (٢٤,٤%) على الترتيب.
- أمـــا المتغير والخاص "بعدم وجود معيار للتخصص داخل الجامعة" سواء فى الكلـــيات النظـــرية الخاصـــة بالأقســـام الداخلية داخل الكليات المختلفة مثل تخصصـــات اللغات بكلية الآداب والتربية، والكليات العملية مثل كلية الزراعة وكلـــية الهندسة فكانت النسبة الإجمالية (٢٠,٦%) توزعت بين (١٨,٧%) ، (٢٢,٧%) علـــى التوالى وبالتالى تتحدد أسباب قصور دور التعليم فى التنمية من وجهة نظر العينة إلى عوامل وأسباب متنوعة ومن وجهة نظرهم ساعدت علـــى تخـــريج قوى عاملة غير مدربة تدريب عالى يتفق مع متطلبات التنمية والتكنولوجيا فى الوقت الحالى[٦٩].

ويشـــير التحليل الإحصائى إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين رؤى أفـــراد العينة من الخريجين، مما قد يدل على إدراك معظم أفراد العينة إلى قصور فـــى الأداء الجامعى، وأغراضه على الوجهة المرغوبة، وقد يفسر ذلك المحاولات المســـتمر مـــن قبل الدولة فى الفترة الأخيرة لإعادة توجيه التعليم الجامعى والبحث

العلمـــى وجهته المرغوبة وفى هذا الإطار نظم البحوث والمعلومات مؤتمراً حول التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعى وتحديات سوق العمل والذى حضره وزير التعليم العالم ووزير الشباب والأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية، ويهدف إلى دراســة علاج الفجوة بين أعداد الخريجين واحتياجات سوق العمل. وكذلك مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر بين الواقع والتطلعات.

ثالثاً: التعليم الجامعى وتغير الخريجين:

مـــن الطبيعـــى أن يحقـــق التعلـــيم بعض أوجه التغير علـــى الخريج، وبالـــذات أم ارتـــباطه بســـوق العمـــل، وفى هذا المجال حاولت الدراسة استجلاء تـــوجهات العيـــنة تجـــاه هذا المتغير، وقد تباينت توجهات العينة انطلاقاً من تباين التخصـــص بيـــنما نجد أن (٤١,٦%) من خريجى الكليات النظرية يرون أن هناك تغيـــراً، وتـــزيد النسبة لدى خريجى الكليات العملية لتصل إلى (٥٧,٦%) إلى أن النســـبة العامة لإجمالى العينة تقترب كثيراً بينما نجد (٥٠,٤%) من إجمالى العينة تـــرى أنـــه ليس هناك مجالاً للتغير فى حياتهم بعد الحصول على المؤهل، نجد أن النســـبة الباقية (٤٩,٦%) ترى أن هناك بعض التغيرات التى طرأت على حياتهم، وتوضح تلك البيانات، بيانات جدول رقم (٦،٧) والخاص بمجال العمل نجد أن تلك النسبة من العينة فمن يعملون، وعلى ذلك نجد أن العمل بعد التخرج أحد التوجهات الرئيســـية للمبحوث فى إحداث مجال للتغير حتى ولو كان هذا العمل خارج نطاق التخصص وغير مرتبط بالدراسة.

وترتبط تلك المشكلة وتمتد إلى مرحلة ما قبل دخول الجامعة حيث أن هـــناك أسباباً كثيرة تقف وراء دخول الطلاب إلى كلية معينة يحتل "رغبة الطالب" ونســـبة إجمالية (٢٢,٨%) توزعت بين (٢٥%) نظرى، (٢٠%) للكليات العملية، بينما يحتل متغير "المجموع" المرتبة الأولى بنسبة إجمالية (٦١,٢%) وقد توزعت تلـــك النسبة بين (٥٧,٦%) لخريجى الكليات النظرية، (٦٤,٨%) للكليات العملية، بيـــنما تلعـــب رغـــبة الأســـرة المـــرتبة الثالـــثة بنسبة (١٦,٠%) توزعت بنسبة (١٨,٤%)، (١٥,٢%) على الترتيب(٧٠).

وفى هذا المجال حاولت الدراسة التعرف على وجهة نظر الخريجين فى التعليم الجامعى فى مصر ومدى قدرته على إفراز منتج ينافس عالمياً، وبالذات عندما أصبح التوجه الرئيسى فى مجال التعليم هو التركيز على الجودة كهدف أساسى من أهداف العملية التعليمية، وفى هذا المجال عقدت المؤتمرات والندوات التى تحاول تحديد الأسس العامة لتطبيق مبادىء الجودة فى مخرجات الجامعات المصرية وقد تباينت وجهات النظر بين عينة الدراسة فخريجى الكليات النظرية يذهب غالبتهم (٧٣,٦%) بأنه ليس هناك مجالاً لمقارنة التعليم الجامعى المصرى بالجامعات العالمية حتى أنه وطبقاً لرؤية المبحوثين لم تحتل أى جامعة مصرية أى مرتبة ضمن التصنيف العالمى للجامعات العالمية بين ٥٥٠ جامعة، فى حين أن جامعتان من إسرائيل تدخل ضمن التصنيف السابق، فى حين يرى (٢٦,٤%) أنه يمكن فى حالة وضع أسس علمية للجامعات المصرية، أما خريجى الكليات العملية فذهب (٥٨,٤%) إلى أنه[٧١] لايذهب مع أن الجامعات قادرة على إفراز منتج ينافس عالمياً بينما يرى (٤١,٦%) أنه ممكن، وفى هذا المجال ذكر أحد أفراد العينة وهو خريج كلية الهندسة "قسم النظم والحاسبات"، بأنه تخرج منذ أربع سنوات وأنه لو اعتمد على ما يدرس فى الكلية فى الحاسب لن يستطيع أن يتعلم شىء، وأنه درس نظم الحاسب من خلال دورات خارجية فى مراكز متخصصة وبعد التخرج لم يجد مجال للعمل حيث أن مجال العمل من وجهة نظره يحتاج إلى ما هو أكثر من المهارة مثل الوساطة والمحسوبية وغيرها من العوامل غير الموضوعية التى تسود المجتمع.

ولذلك حاولت الدراسة استطلاع رأى العينة من خلال وجهة نظرهم فى التخصص وطبيعة العمل وربط ذلك بالدخل حيث أن غالبية العينة (٧٩,٢%) ترى أنه يمكن العمل خارج التخصص مع ارتفاع الدخل وقد توزعت تلك النسبة بين (٧١,٢%) لخريج الكليات النظرية و (٨٧,٢%) لخريج الكليات العملية أما من يتمسك بالعمل من مجال التخصص بدخل أقل فكانت نسبة بسيطة (٢١,٨%) توزعت بين (٢٨,٨%) و (١٢,٨%) على التوالى[٧٢]. وهذا يعكس

بصورة واضحة مدى الدور السلبى الذى يلعبه لتعليم الجامعى فى القدرة على أفراد ينتج يتوافق مع سوق العمل وبالتالى يلعب دورة فى مجال التنمية، انطلاقاً من محاولة التغلب على بطالة الشباب والتى أصبحت سمة عامة بين شباب الخريجين رغم المشروعات التى تقيمها الدولة لمحاولة التخفيف من آثار مشكلة البطالة. ويبقى الأمل أمام الشباب فى العمل خارج الوطن حتى يستطيع أن يفى ذلك بمتطلبات الحياة، وقد انعكس ذلك على استجابات أفراد العينة من العمل خارج الوطن، فالغالبية العظمى من إجمالى العينة (٧٩,٦%) يرغبون فى العمل خارج نطاق التخصص الدراسى، وقد توزعت هذه النسبة بنسبة أكبر (٨٥,٧%) لخريجى الكليات العملية مثل كلية الزراعة والطب البيطرى و (٧٣,٦%) لخريجى الكليات النظرية، حتى ولو كان العمل يدوياً، وهناك من يرى أن العمل فى الوطن فى مجال التخصص ونسبتهم (٢٠,٤%) فهم من تم تعينهم فى الحكومة أو القطاع العام ويفضلون التمسك بالوظيفة لأنها من وجهة نظرهم هى بر الأمان[٧٣].

وتنعكس وجهة نظر الشباب فى العمل خارج الوطن على رؤيتهم للعمل داخل الوطن بالنسبة للقطاع العام والحكومى فى مجال التخصص، فيرى (١٨٢) مفردة بنسبة (٧٢,٨%) أنهم يفضلون العمل فى القطاع العام والحكومى توزعت هذه النسبة بين القطاعين النظرى والعملى بنسبة (٧٦,٨%)، (٦٨,٨%) وهذا يدل على أنه مازالت النظرة إلى التعيين فى الحكومة ولو كان العائد بسيط أفضل من العمل فى القطاع الخاص بمرتب أعلى. وتلك الإشكالية تمثل توجهات غالبية أفراد المجتمع المصرى تجاه العمل الحكومى وتفضيله وقد جلب على ذلك منذ عشرات السنين.

وقد حاولت الدراسة فى هذا المجال إلقاء على طبيعة عمل من يعمل من عينة الدراسة والبالغ عددهم (١٤٥) مفردة موزعة بواقع (٦٢) مفردة لخريجى الكليات النظرية و (٨٣) مفردة لخريجى الكليات العملية. وتوزعت النسبة بواقع (٥١,١%) يعملون فى القطاع العام والحكومة و (٤٨,٩%) يعملون فى القطاع الخاص وبالذات فى مجالات خارج نطاق تخصصاتهم. أما عن طريق التعيين فى

المجالات السابقة فتوزعت النسبة إلى (٥٣%) يرون أن الوساطة هى الطريقة التى تم بها الحصول على الوظيفة بينما يرى (٣٥,٢%) أن الإعلان والمسابقات هى وسيلة التعيين فى حين يرى (١١,٨%)[٧٤] أن التكليف هى وسيلة التعيين فى الوظيفة الحالية التى يشغلها ويدخل ضمن تلك الإعداد من يعمل فى الحكومة أو القطاع العام بعقود مؤقتة ويدخل فى هذا المجال الوساطة بشكل واضح؛ ويمثل ذلك أحد الأسباب الحقيقية لتعميق مشاكل الشباب سواء بالنسبة لمن لايعملون أو الذين يعملون بعقود مؤقتة، هذا بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من عينة الدراسة وبالذات من الريفيين يعملون بالمناطق السياحية (الغردقة وشرم الشيخ) لكن وقت إجراء الدراسة كانت هناك مشكلات مرتبطة بالمناطق السياحية (ميناء الجنوبية) مما أثر بشكل واضح على ترك أعداد كبيرة من الشباب لوظائفهم وهذا يضيف فى أشكال البطالة، بالبطالة الدورية وهى التى تحدث نتيجة مرور الاقتصاد بدورات من الكساد والرواج، وهذا النوع من البطالة يحدث فى المجتمعات التى تعتمد على نظام السوق، ومن ثم فإننا نجد انخفاض فى المتعطلين فى فترات الرواج وزيادة فى أعدادهم فى فترات الكساد عامة[٧٥].

أما عن الاستفادة من الدراسة الجامعية وطبيعة العمل فنسبة من يرون أنه لم يستفيد من الدراسة (٥٦,٥%) توزعت بنسبة كبيرة بين الكليات النظرية بنسبة (٦٢,٩%) والكليات العملية (٥١,٨%)، فى حين من يستفيدون من مجالات دراستهم فى عملهم الحالى (٦٣) مفردة بنسبة (٤٣,٥%) توزعت بين المجالين (٢٣) مفردة بنسبة (٣٧,١%)، (٤٠) مفردة بنسبة (٤٨,٢%) على التوالى[٧٦]. وهذا يتفق مع الدراسات التى ذهبت إلى أن هناك انفصالاً واضح بين التعليم الجامعى وبين سوق العمل وبالتالى ينخفض دور الجامعة فى التنمية بشكل عام. بالرغم من أنه من المفترض أن تكون الجامعة بصفة خاصة هى عقل الأمة المفكر، ومنارة العلم والمعرفة، ونتيجة لأهمية هذه الرسالة المتمثلة فى تحقيق قدرة بحثية عالية، وإنتاج ونشر علمى متميز وثقافة علمية على مستوى المجتمع، وقدرة على المشاركة فى ريادة المستقبل، فمن الضرورى التميز والمنافسة من خلال

تحقيق معدل عال من الجودة وكفاءة فى الأداء وعلاقات فاعلة داخلياً وخارجياً، بذلك يتضح الدور الإيجابى المقترض للجامعة فى التنمية البشرية، وفى رصد وتحليل الأداء الاقتصادى والاجتماعى وتوفير الكوادر العملية الضرورية لقيادة التنمية، وتلك الرسالة الخاصة بالجامعة لاتظهر بصورة واضحة لدى الكثير من خريجى الجامعة نظراً لوقوعهم فى براثن البطالة مما جعل التشويش هو القاسم الأعظم فى توجهات هؤلاء الشباب.

رابعاً: الخصخصة فى مجال التعليم الجامعى:

انطلقت الدراسة فى جانبها النظرى على أن الخصخصة فى مجال التعليم بأشكاله المختلفة تلقب دوراً هاماً فى العمليات التعليمية فى الوقت الحالى ففى مجال التعليم الجامعى تعددت الجامعات الخاصة بأشكالها المختلفة وتركز تلك الجامعات على جذب الطلاب للكليات العملية مثل كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وتخصصات الإعلام واللغات فى الكليات النظرية بصورة خاصة وعلى هذا أصبح واقع يشهده المجتمع المصرى فنهاك كليات يدفع مصاريفها بالدولار الأمريكى فى حين كان الدفع بالجنية المصرى، فالمصاريف المرتفعة جداً يمكن أن تتعادل مع تكاليف التعليم فى نفس المجال فى الكليات الموجودة فى أوروبا وأمريكا وطالما أن هدف الدراسة قياس الوظيفة الاجتماعية للتعليم الجامعى فى صورته النهائية فى شكل خريج جامعى.

وعلى الرغم من الدور الهام الملقى على عاتق القطاع الخاص خاصة فى ظل التوجهات الحالية رفض (٨٦%) من المبحوثين دخول القطاع الخاص فى مجال التعليم الجامعى وبناء لجامعات خاصة، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية فى ذلك بين المبحوثين مما يشير إلى اتفاق معظمهم على هذه الرؤية، وذكروا أسباباً عديدة لذلك من أهمها "زيادتها للتفاوت الطبقى فى المجتمع" (٣١,٤%) وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة من أن التعليم الخاص يعيد إنتاج التمايزات الاجتماعية فى المجتمع، ولاعتمادها على الربح بغض النظر عن مستوى التعليم (١٩,٧%) وهو ما يشير إلى أحد سمات القطاع الخاص الذى

يـــرغب فـــى تحقيق هامش من الربح قد يؤثر على نمط وطبيعة الخدمة المقدمة. "لأنهـــا ضـــد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية" و "لعدم خضوعها لرقابة الدولة بصورة كافـــية"، ووافق (١٤%) من المبحوثين على زيادة عدد الجامعات الخاصة لأسباب عديدة أهمها، "إمكانية المنافسة ورفع كفاءة الأداء (٣٦,٨%) ولإعطاء الفرص لكل مـــواطن قـــادر" (٢١,١%)، ولعـــدم قـــدرة التعلـــيم الحكومى على توفير بعض التخصصـــات (١٥,٨%) وأخيـــراً لتخفـــيف العـــبء علـــى الجامعات الحكومية (١٠,٥%) وتـــتفق الـــتوجهات الســـابقة مـــع الفكر الكبير إلى الذى ينادى بزيادة المنافسة، ولكنها ستكون منافسة غير متكافئة لأن المنتج فى الجامعات الخاصة فى ظل الإمكانيات المتاحة لها، خاصة الأجنبية منها سيكون أفضل، وبالتالى سيستحوذ على معظم فرص العمل المتاحة أو على الأقل على أفضلها، فمن المعروف أن كل الإعلانـــات عن وظائف فى المجالات المختلفة تكرار على أفضلية خريج الجامعة الأمريكية مثلاً.

ويمكـــن القول فى هذا الشأن أن مشاركة القطاع الخاص ضرورية، ولكـــنها فـــى مجـــال التعليم الجامعى تتطلب ضوابط صارمة حتى لا تتحول هذه المشـــاركة إلـــى تجارة بدلاً من كونها رسالة، ويتم تطبيق هذه الضوابط بدقة منعاً للـــتلاعب، فالأصل فى المؤسسات التعليمية الخاصة فى العالم أنها لا تهدف الربح، بقدر ما تهدف إلى تمتع رجال الأعمال بإعفاءات ضريبية مع تحقيق هامش ربح قد يكون معقول يصب مرة أخرى فى الاستثمار فى مجال التعليم.

ولأهمية تلك القضية حاولت الدراسة التعرف على آراء المبحوثين فى تأثيـــر الجامعات الخاصة على فرص العمل فى سوق العمل، تزيد نسبة من يرون أنهـــا لا تؤثـــر فـــى سوق العمل لتصل إلى (٥٨ %) تتوزع بنسبة (٦٠,٨ %) و(٥٥,٢%) بـــين خريجـــى الكلـــيات النظرية والكليات العملية، وقد انطلقت عينة الدراسة من قلة نسبة التعليم الجامعى الخاص فى مدينة المحلة الكبرى وتكاد تنعدم فـــى القـــرية وبالتالى يرون أن خريج الجامعات الخاصة لايمكن لهم المزاحمة فى سوق العمل نظراً لانتمائهم إلى طبقة الأغنياء فى المجتمع وبالتالى فإن الهدف من

التعلـيم عـندهم هـى عملية وجاهة اجتماعية فى حين يرى (٤٢,٠%) من عينة الدراسـة أن وجـود الجامعات الخاصة تؤثر على سوق العمل وقد توزعت بنسبة (٣٩,٢%) لخريجى الكليات النظرية، (٤٤,٨%) للكليات العملية(٧٧).

خامساً: التعليم الجامعى وبطالة الخريجين:

تمـثل مشكلة البطالة من أهم المشكلات التى تلقى بظلالها على واقع المجـتمع المصرى باعتبارها أهم تحدى من تحديات التنمية الشاملة، والبطالة تعنى فقـدان العامـل لعملـة بسبب لا يرجع إلى إرادته، فترك العامل لعمله يرجع إلى الظـروف الاقتصادية وليس إلا مرض العامل، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة علـى اسـتيعاب الخريجين وفتح مجالات العمل فى القطاع العام والخاص لهؤلاء الشـباب، ويرجع تزايد معدلات البطالة فى المجتمع المصرى إلى عاملين أساسيين عامل خارجى يرجع إلى أن الدول النفطية بدأت فى الاستغناء عن جزء من العمالة المصـرية، أما الأسباب الداخلية، فترجع إلى مجموعة من العوامل المتصلة بالنظم والسياسات التنموية والاقتصادية مثل ما يحدث على فترات من الأحداث الإرهابية التـى برزت بشكل محدود من خلال تجاوزات اتسم بعضها بالعنف، وأقدمت عليها عناصـر متطرفة فى شكل اغتيالات وتعديات على بعض المواطنين أو المسئولين والأهـداف وأمـاكن الـتجمع، حيث هددت الاستقرار الاقتصادى وأثرت بصورة واضـحة علـى موارد الدولة ودخلها من السياحة والاستثمار الأجنبى(٧٨). وتحتل بطالـة المتعلمين من خريجى الجامعات مكانة هامة بين من لم يحصلوا على عمل بعـد تخرجهم من كلياتهم باختلاف أنواعها، سواء كان هذا العمل فى القطاع العام والحكـومة أو القطاع الخاص، لأن القاعدة الأساسية فى العمل بين الشباب فى هذا الـوقت هو عمل خرجى الجامعات فى نطاق عمل الأب، فإذا كان الأب يعمل فى مجـال البنوك فإن ابنه من خريجى كليات التجارة مثلاً سوف يجد عملاً فى البنك وهكـذا حتـى صار اليوم الحديث اليوم عنْ امكانية توريث الوظائف من الأب إلى الابن وقد ينسحب ذلك على الأم.

وقد انعكس هذا بصورة واضحة على استجابات عينة الدراسة ممن لا يعملـون فـى أى مجال من المجالات، وكانت النسبة الإجمالية لعدم وجود فرص عمـل تكفـى كـل الخـريجين (٤٢%) تـوزعت بين خريجى الكليات النظرية (٤٢,٨%)، (٤٠,٤%) للكليات العملية، فى حين يرى (٢٢,٨%) من إجمالى العينة من غير العاملين أنه ذلك يرجع السبب إلى عدم وجود فرص عمل مناسبة، وأخيراً كـان الخطـأ فـى نظام التعيين بنسبة (٣٥,٢%) توزعت بنسبة (٣٥%) للكليات النظـرية، (٣٥,٨%) للكلـيات العملية، ومن هنا يمكن القول بأن تنوع أسباب عدم الالـتحاق بالعمل مما يساعد على تزايد معدلات البطالة بين شباب الخريجين. على الـرغم مـن أن نسـبة كبيـرة عينـة مـن لا يعملون (٩٠%) تقدموا للمسابقات والإعلانـات المختلفة، فى حين أن (١٠%) منهم لم يتقدموا إلى تلك المسابقات وقد توزعت تلك النسبة بواقع (٦,٤%) للعمليات النظرية، و(١٤,٣%) للكليات العملية، وهـذا يـدل علـى صـورة الخلل الحادث فى نظام التعيين وارتباطه بالمحسوبية والرشـوة فى تعيين الخريجين وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على مدى ملائمة المسـابقات والإعلانـات لطبـيعة تعلـيم الخريج المتقدم للمسابقة، وكانت الغالبية العظمـى ممـن تقدمـوا للمسابقات أنها كانت فى مجال التخصص بنسبة إجمالية (٨٠%) توزعت بنسبة (٨٦,٤%) للكليات النظرية، (٦٩,٤%) للكليات العملية أما فـى مجال غير التخصص كانت نسبتهم الإجمالية (٧ ,٧%)، أما أى مجال فكانت نسبتهم (١٢,٤%)[٧٩].

هـذا وقـد تطرقت الدراسة إلى دراسة أبعاد جودة التعليم بمدى قدرة الخـريج علـى مجاراة سوق العمل وذلك من خلال عدم كفاية المقررات الدراسة علـى ذلـك ومـن هـنا نجد أن الخريج يحاول تحسين الأداء من خلال الدورات التدريبـية الحديثة فى مجالات الدراسة، أو من خارج مجال التخصص وقد أفادت البـيانات الميدانية أن الغالبية العظمى من الشباب يحاولون تحسين الأداء من خلال دورات بنسـبة (٨٠%) توزعت بين (٧٨,٤%)، (٨١,٦%)، فى حين أن (٢٠%) مـن العيـنة لم تحاول تحسين الأداء توزعت بنسبة (٢١,٦%) للكليات النظرية ،

(١٨,٤%) للكليات العملية وتوزعت نسبة حضور الدورات بين دورات وتحسين المستوى في الحاسب الآلي سواء لخريجي الكليات النظرية أو الكليات العملية لخريجي كليات الهندسة شعبة "الحاسب والنظم" حيث يرى الخريج أن ما تم دراسته في الكلية لا يساعد الخريج على خوض غمار سوق العمل، وبالتالي فإن الخريج في حاجة ماسة إلى تعليم الجديد في هذا المجال في مراكز متخصصة (٨٠%) من الخريجين وقد توزعت هذه النسبة (٧٣,٤%)، (٨٦,٢%) بالنسبة للخرجين على التوالي.

في حين تأتي دورات الإدارة في المرتبة الثانية بنسبة إجمالية (١١,٠%) توزعت بنسبة (١١,٣%)، (١٠,٧%)، وأخيراً دورات في اللغات بنسبة (٩%) توزعت بنسبة (١٥,٣%) لخريجي الكليات النظرية، (٣,١%) للكليات العملية.

وهذا يظهر أهمية تعريف الخريج على الجديد في مجال تخصصه، كذلك وأهمية إجادة اللغات وبالذات بالنسبة لمن يعملون في مجال السياحة من الخريجين، ومن هنا حاولت الدراسة التعرف على وجهة نظر المبحوثين في العلاقة المباشرة بين الجامعة والبطالة، وقد انعكست ظروف العمل وسوق العمل على استجابات المبحوثين فقد رأى (٦٦,٨%) من إجمالي العينة أن الجامعة تزيد من نسبة البطالة توزعت بنسبة (٧٠,٤%) لخريجي الكليات النظرية، (٦٣,٢%) للكليات العملية وهذا يظهر أن الكليات النظرية هي مدخل أساسي من مداخل تعميق البطالة في المجتمع. في حين أن (٣٣,٢%) ترى أن التعليم الجامعي لا يمثل مدخلاً أساسياً للبطالة وقد توزعت تلك النسبة بين (٢٩,٦%) ، (٣٦,٨%) على التوالي أما عن أسباب زيادة البطالة في ضوء المتغيرات الجديدة، فكان متغير كثرة أعداد الخريجين وعدم الارتباط بين التعليم وسوق العمل بنسبة (٤٠,٧%)، (٤٠,٣%) على التوالي وأخيراً جاء متغير عدم التوازن بين التخصصات المختلفة بنسبة (١٩,٠%)، وهذا يدلل على أهمية التخطيط لربط الجامعة بسوق العمل المختلفة[٨٠].

سادساً: التعليم والعولمة:

أصبح الحديث عن العولمة وتحدياتها من المجالات الأساسية فى تحليل أى جانب من جوانب حياتنا اليومية، وعلى ذلك فإن قاعدة المنافسة قد تغيرت فى الطرق الحديثة للعمل والإنتاج حيث ساعدت التكنولوجيا الجديدة على ذلك(٨١)، ويعنى ذلك أن الاستثمار فى العنصر البشرى بات ضرورياً حيث أصبحت التكنولوجيا المتقدمة هى العنصر الفاعل فى اكتساب القدرة التنافسية ولا يعنى هذا مجرد امتلاكها بل القدرة على إنتاجها وتطويرها وهو ما لا يستطيعه سوى العنصر البشرى المعد تعليمياً وعلمياً بقدرات عالية وداخل نظم عالية الجودة والأداء، هذا وقد انعكس ذلك مباشرة على قائمة الاجتماعى المقدمة للتعليم ومهامه فى إعداد الخريجين حسبما يحدده السوق وكان المجتمع بأكمله قد اختزل حديثاً فى هذا الاسم الجديد، وهذا الأمر رغم بعده الاقتصادى الصرف لكنه ترك آثاراً سلبية على نظم التعليم المختلفة وهذا ما يبرر حالة المطالبة بالإصلاح التعليمى التى سادت العالم أجمع منذ أواخر الثمانينات، فقد أصبح عمل التعليم أن يطبق برامج لإعادة التكيف مع هذه التغيرات الجديدة، وأن يترجم حرفياً ما يريده السوق وينقله إلى مناهجه وطرقه وفلسفته التربوية، وعلى ذلك فالتعليم بحكم علاقاته المتشابكة مع مختلف نظم المجتمع والتى زادتها الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح المدخل الأكثر أمناً وتأثيراً وسرعة فى إحداث التغيرات المطلوبة(٨٢). ومن هنا نجد أن العولمة تعاظم دورها فى المجتمع من خلال ارتباطها بقضية التعليم بشكل عام.

وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على متطلبات مواجهة العولمة ودور التعليم الجامعى فى هذا المجال، وقد انطلقت الدراسة من خلال دراسة وتحليل مدى تعميق التعليم الجامعى بقيم الانتماء باعتبارها حائط الصد أمام سلبيات العولمة وقد انعكس ذلك على استجابات المبحوثين فى هذا المجال فقد رأت نسبة كبيرة (٥٨,٤%) أن التعليم الجامعى لا يعمق قيم الانتماء بين الخريجين ومعنى ذلك أن التعليم الجامعى لم يستطيع تطوير آليات العمل داخل الجامعات بما يتفوق مع المتغيرات العالمية الجديدة وذلك من خلال التحديات التى يمكن أن ترتبط بتغير

آليات العمل داخل الكليات والأقسام بما يرتبط بالحديث فى العالم. وقد انعكس ذلك فى ترتيب الجامعات المصرية بالنسبة للجامعات الإفريقية والعالمية وطبقاً لآخر الإحصاءات تحتل جامعة القاهرة المرتبة رقم ٢٢ بالنسبة للجامعات الإفريقية أما بالنسبة للجامعات العالمية ترتيبها رقم ٤٠٢١ بين جامعات العالم(٨٣)، وهذا يدل على عدم ارتباطه بالجامعات المصرية بما يحدث فى التعلم الجامعى العالمى من تطورات ترتبط بما يحدث فى العالم، فى حين ترى نسبة (٤١,٦%) من العينة أن التعليم يعمق الانتماء لدى الطلاب والخريجين وقد توزعت تلك النسبة إلى أكثر من متغير فالذين من يرون أنه يعمق بصورة قوية (١٣,٢%)، أن صورة متوسطة بنسبة (١٢,٤%) وأخيراً نسبة ضعيفة (١٦%)(٨٤).

أما عن التعليم والمشاركة الاجتماعية فى المجتمع، فقد أفادت الشواهد الميدانية أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (٦٨,٤%) ترى أن هناك علاقة إيجابية بين دعم التعليم للمشاركة الاجتماعية وذلك من خلال الأنشطة المختلفة أثناء مرحلة التعليم، فى حين يرى أن (٣١,٦%) يرون أن التعليم الجامعى لا يساعدهم على المشاركة الاجتماعية فى المجتمع، أما عن صور المشاركة الاجتماعية فقد توزعت بين التصويت فى الانتخابات بنسبة ٣٥,٧% والاشتراك فى أنشطة الجمعيات الأهلية (٢٣,٣%) وحضور الندوات والمناقشات بنسبة (٢٣,٨%) وأخيراً عضوية الأحزاب السياسية بنسبة ١٧,٢%(٨٥).

وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الهجرة باعتبارها أحد الاتجاهات الأساسية لحل مشاكل بعض الخريجين، وقد أفادت توجهات أفراد العين، إلى أن الغالبية العظمى من العينة ترى أن الهجرة خارج الوطن هى المخرج من الأزمة بنسبة (٨٢,٤%) فى حين يرى أن (١٧,٦%) يرون أن الهجرة ليست هى الحل(٨٦).

وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على علاقة العولمة وتحديات التعليم الجامعى، وقد أدرك المبحوثون أفراد العولمة لتحديات كثيرة للتعلم جاء فى مقدمتها "التسابق السريع نحو المبتكرات والمكتشفات (١٧,٩%) وضرورة إفراز منتج

يستطيع المنافسة فى السوق العالمى (١٦,٤%) خاصة فى ظل التوقع المستقبلة لحرية انتقال الأشخاص والتسابق على فرص العمل فى أى مكان بغض النظر عن جنسية المتقدمين وحيث سيصبح معيار الاختيار هو الجودة، وجاء كذلك تحدى النهوض بمستوى التعليم الجامعى (١٢,٨%) لمسايرة التطورات العالمية وهو ما يتجلى فى الاهتمام المتنافى للدولة بتجديد التعليم وإصدار التشريعات بغرض النهوض به، وكذلك تحدى تكنولوجيا المعلومات وثورة المعلومة (١٣,٣%) حيث هناك ضرورة لإفراز منتج يستطيع التعامل مع هذه الثورة ويستفيد بها، وهو ما تمخض فى أحد مشروعات التطوير الجامعى المذمع تنفيذها وهو تطوير الكليات التكنولوجية، وكذلك فيما تقوم به الدولة حالياً من تدريب الخريجين على التعامل مع هذه الثورة، وفى تدريس الحاسب الآلى بدءاً من المراحل الأولى فى التعليم وكذلك فى التعلم الجامعى وإن وجدت مشكلات نتيجة للأعداد الكبيرة للطلاب بما يفوق أعداد الحواسب الآلية المتوفرة مما يؤدى إلى اقتصار هذه العملية على الجوانب النظرية دون إتاحة التطبيق العملى. وهو أساس تعلم الحاسب الآلى – فى كثير من الأحيان.

كما ذكر المبحوثون تحدى "سيطرة الثقافة الغربية خاصة الأمريكية (١١,٨%) وهو ما يرتبط بضرورة "الحفاظ على الهوية الثقافية فى المقررات الدراسية" (١٠,٢%) وتحدى الانفتاح على العالم لأن امتلاك آليات هذا الانفتاح (١٠,٧%).

ولمواجهة هذه التحديات تباينت رؤى المبحوثين فى تحديد أساليب المواجهة والتى من أهمها، زيادة الموارد المخصصة للبحث العلمى (١٩,١%) والبعد عن البيروقراطية وتطوير الإدارة الفعالة (١٣,١%) والعمل على تطوير التعليم قبل الجامعى (١٢,٤%) ومتابعة الكليات للتطورات العلمية والعالمية (٧,١%) والارتقاء الأداء التعليمى وتطبيق معايير الجودة بحزم (٩%).

وتتفق الأساليب السابقة مع ما انطلقت فيه رؤية التطوير للتعليم العالى فى مصر حيث الرؤية الواضحة للطبيعة النوعية للمتغيرات المحلية والإقليمية

والعالمـــية فى كافة المجالات العلمية، مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة والفضائيات التى تتفاعل لإحداث ثورة تقنية ومعرفية تغير مسار حركة التعليم بشكل عام والتعليم الجامعى بوجه خاص(٨٧).

وانطلاقـــاً مـــن ذلـــك نجـــد الأصوات التى تنادى فى الوقت الحالى بضـــرورة ربـــط الجامعـــة بالمجتمع ومحاولة حل مشكلة البطالة فى المجتمعات العـــربية، وذلـــك من خلال تبنى بعض جهات المجتمع المدنى لبعض المشروعات التـــى يمكن من خلالها ومنها البرامج الذى يطبق الآن وهو برنامج "صناع الحياة" والـــذى يهـــدف بصـــورة واضـــحة إلى كيفية الانطلاق من متغير التنمية البشرية باعتـــبارها أحـــد المـــداخل الأساسية للخروج من مشكلة البطالة التى بدأت تلقى بظلالهـــا فى جميع الدول العربية حتى البترولية منها والتى عدت ظاهرة واضحة فى السنوات الأخيرة.

النتائج العامة للدراسة:

انطلقت الدراسة الراهنة من خلال تبنى مشروع تنموى يهدف إلى تصوير الوظيفية الاجتماعية التى يمكن أن يؤديها التعليم الجامعى فى مواجهة تحديات التغيرات العالمية الجديدة ومن هنا تحاول عرض أهم النتائج على المستوى النظرى والميدانى.

أولاً: النتائج على المستوى النظرى:

١- تعد إشكالية التعلم ووظيفته التنموية واحدة من التحديات الكبرى التى ما تزال تواجه المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع المصرى بشكل خاص ومن هنا كانت هناك توجهات فى العالم العربى من أنه لابد أن تكون عمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة من العناصر الأساسية فى مفهوم الإصلاح وبرامجه مع تحديد واضح للأولويات وتأكيد أهمية الإطار المؤسسى اللازم لتحقيق الإصلاح الشامل بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

٢- تعتبر الجامعة قاطرة للتنمية المجتمعية ومن هنا كان لابد من البحث عن رؤية بديلة لإصلاح التعليم من منظور متكامل يقوم على تصورات الوجه الجديدة للتطور الاجتماعى والتاريخى لوظيفة النسق التعليمى.

٣- الأثر الواضح للعولمة على الأنظمة التعليمية فى الاتجاه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، والمتمثلة فى المنافسة وكفاءة الأداء وتعاظم العائد وتأكيد الربحية.

٤- ظهور التوجهات الجديدة بالنسبة للتعليم العام وبالذات ظاهرة الخصخصة فى المرافق التعليمية وأخيراً بدأت تظهر بوضوح فى التعليم الجامعى وذلك من خلال التوسع الكبير فى إنشاء الجامعات الخاصة باعتبارها مشروعات مربحة.

٥- هناك علاقة متبادلة بين سوق العمل الذى يستوعب مخرجات الجامعة وبين المدخلات من التعليم الجامعى، لذا كان من الضرورى أن تتناسب الدراسة

الجامعية مع متطلبات سوق العمل او من ناحية أخرى يؤدى توافر فرص العمل فى المجتمع إلى زيادة دافعية الطلاب للإنجاز والتفوق.

٦- يـواجه التعلـيم الجامعى تحديات تستوجب مراجعة أهدافه ومناهجه وتنظيماته وطـرق تعلمه وعلاقته بالمجتمع، ومن تلك التحديات الانفجار المعرفى والتقدم التكنولوجـى وسرعة معدلات التغير وما يرتبط يقل ذلك من تغيرات اجتماعية وتربوية، فإتاحة تعليم يتوائم مع متطلبات المجتمع وظروف العصر والتكيف مع المتغيرات الاجتماعية وملاحقة التطورات السريعة فى طبيعة المهن.

٧- عدم النظر إلى النظام التعليمى كنظام مغلق يمكن تطويره بذاته ولكنه باعتباره جـزء مـن كل، جزء لا يتجزأ من النظم المجتمعية الأخرى وبالتالى لا يمكن إصلاحه وتطويره دون إصلاح النظم الأخرى.

٨- يشـكو التعلـيم فـى مصر من غياب الأهداف والرؤية الواضحة، ومن هيمنة المنهج الجزئى والشكلى، الذى يبتعد من الواقع وهمومه ومشكلاته ويكرس من الإصلاح المبتور على عمليات تجديد التعليم، ويعانى من انقطاع الصلة مع بنيه المجتمع والاقتصاد، وبين التفاوت الاجتماعى فى مجال توزيع الفرص التعليمية ومـن علاقـات تعليم عقيمة ومناهج تربوية تقوم على ثقافة الاستبداد والطاعة السلبية.

ثانياً: النتائج على المستوى الواقعى:

١- تـرى غالبـية العينة أن الواقع الملموس للتعليم الجامعى لا يساهم فى التنمية فى المجـتمع المصـرى وإن زادت بشـكل واضح لدى خريجى الكليات النظرية عن خريجى الكليات العملية.

٢- هـناك تبايـناً بين انعكاس ربط التعليم بحاجات المجتمع وجوانب التنمية ويظهر بصورة واضحة لدى خريجى الكليات النظرية، وذلك من خلال انفصال التعليم عن المجتمع ومتطلباته.

٣- غـياب فكـرة التـرابط المنظومى لمكونات العملية التعليمية عن عمليات وضع السياسات.

٤- أشـــار معظـــم المبحوثـــين إلى عدم إفراز التعليم الجامعى نتجاً قادراً على تحمل أعباء التنمية، وعدم مساهمة التعليم الجامعى عامة فى التنمية نتيجة العوامل عديدة مـــن أهمهـــا: نقص الإمكانيات والموارد وعدم وجود تخطيط مسبق بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية.

٥- هـــناك مشاكل عديدة يواجهها التعليم الجامعى جاء فى مقدمتها المشكلات الخاصة بأعضـــاء هيـــئة الـــتدريس ومشكلات مرتبطة بالعمليات التعليمية والتى من أهمها انفصـــال التعلـــيم عـــن المجـــتمع وغياب القدوة الحسنة وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والتى عجزت الدول عن إيجاد حلولاً لها.

٦- أفادت وجهة نظر المبحوثين إلى أن التعليم لا يفى بالاحتياجات الأساسية لهم وأن نســـبة التغيـــر على حياة الفرد المتعلم لم تتفق كثيراً بعد التخرج من الجامعة وأن مـــدخلات الجامعة يرتبط بعوامل كثير أهمها مجموع الثانوية العامة باعتبارها أهم متغيـــر فى توجه الطالب إلى أى كلية بغض النظر هل يرتبط ذلك بقدرة الطالب أم لا وتلك مغالطة يجب وضعها فى الحسبان.

٧- أشار معظم المبحوثين أن التعليم الجامعى فى مصر لايمكن أن يفرز منتجاً قادراً علـــى المنافسة العالمية وبالذات عندما أصبح التوجه الرئيسى فى مجال التعليم هو التركيـــز علـــى الجـــودة كهدف أساسى بين أهداف العملية التعليمية وهذا يتفق مع الإحصاءات الأخيرة التى تشير إلى تأخر ترتيب الجامعات المصرية بشكل واضح بين الجامعات الإفريقية وبالأحرى العالمية.

٨- أشـــار معظـــم المبحوثين أنهم يرغبون فى العمل خارج الوطن ولو كانت طبيعة العمـــل خارج نطاق التخصص نظراً للمشكلات والمعوقات التى تواجههم فى إيجاد عمل داخل الوطن سواء فى القطاع العام والحكومى أو القطاع الخاص.

٩- تلعـــب الجامعة دوراً رئيسياً فى تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب من تزايد أعداد الخـــريجين سواء من الشباب أو الشابات وفى كافة التخصصات ومن خلال انتشار واتســـاع الـــبطالة أصـــبح التشويش هو القاسم الأعظم فى توجهات هؤلاء الشباب ومدى الاحباط النفسى الذى ارتبطت بهم.

١٠- رفضت غالبية المبحوثين دور القطاع الخاص فى قطاع التعليم الجامعى نظراً لما يؤدى إلى تزايد التفاوت الطبقى داخل المجتمع بالإضافة إلى ضعف الخريج وبالذات فى الكليات العلمية مثل كليات الطب وطب الأسنان والصيدلية.

١١- ضرورة التميز فى مجال القطاع الخاص فى الجامعات بين الجامعات الموجودة فى المجتمع المصرى منذ فتره طويلة، مثل الجامعة الأمريكية والتى لم تدخل مجال الدراسة الطب وطب الأسنان والصيدلة ولكنها تركز على الجانب النظرى مثل دراسة الإدارة والسياسة والإعلام والهندسة وهى تؤدى إلى وجود منتج قادر على السيطرة على متطلبات السوق، وبين الجامعات الجديدة المصرية والتى ركزت على مجال كليات الطب والصيدلة. وكانت هناك مشكلات بين النقابات المهنية وبين تلك الجامعات.

١٢- تحتل بطالة المتعلمين من خريجى الجامعات مكانة هامة بين من لم يحصلوا على عمل بعد تخرجهم من كلياتهم باختلاف أنواعها وقد زادت بشكل واضح فقضية التوريث فى الوظائف فى القطاع العام والحكومة.

١٣- ترى غالبية العينة أن نظام التعيين فى الوظائف يرتبط بالمحسوبية والرشوة ولا يرتبط بجودة الخريج.

١٤- وترى غالبية العينة أن تحسين الأداء من خلال الدورات التدريبية الحديثة فى مجال دورات الحاسب الآلى واللغات.

١٥- إدراك المبحوثون أن العولمة فرضت تحديات كثيرة على التعليم الجامعى من أهمها التسابق السريع نحو المبتكرات وضرورة إفراز منتج ليستطع أن ينافس فى السوق العالمى، وتحدى النهوض بمستوى التعليم الجامعى وتحديات تكنولوجيا المعلومات وسيطرة الثقافة الغربية خاصة الأمريكية والحفاظ على الهوية الثقافية.

١٦- لم يلعبه التعليم الجامعى الدور المناسب لتعميق قيم الإنتماء لدى الخريجين اعتبارها حائط الصد أمام سلبيات العولمة حتى لا تضيع الهوية الثقافية.

١٧- ترى غالبية العينة أن هناك علاقة إيجابية بين التعليم وتدعيم المشاركة الاجتماعية مثل التصويت فى الانتخابات والاشتراك فى أنشطة الجمعيات الأصلية وحضور الندوات والمناقشات بما يكسب الشباب ثقافة أفضل.

توصيات الدراسة:

١- ضـــرورة تبنـــى قضـــية إصلاح التعليم فى مصر، وتأكيد توجيهه نحو تحقيق هـــدف واضـــح هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، القادرة على وضع ملحـــاً ومطلـــباً عـــاجلاً. وبدلاً من المؤكد أيضاً أن تحقيق هذا الحلم أمر يمكن وواقعى إذا توفرت لدينا إرادة مجتمعيه تصر على إحداث تغيير ضرورى فى مـــنظومة التعليم المصرى فى سياق إصلاح تشمل جميع نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢- ضـــرورة تبنى سياسة توجه أهداف التعليم الجامعى لخدمة قضايا التنمية وذلك من خلال التخطيط الواقعى لدور التعليم الجامعى بسوق العمل ومتطلباته.

٣- ضـــرورة ربـــط الصـــلة بـــين التعلـــيم لجميع مراحله والمنظومة الإجمالية والاقتصادية.

٤- ضـــرورة التأكـــيد علـــى قضـــايا التعليم مثل قضية غياب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمـــية وتكريس التفاوت الاجتماعى بين الطلاب وكذلك التفاوت الاجتماعى فى الحصول على الخدمات التعليمية التى يحتاجها سوق العمل.

٥- ضـــرورة التركيز على استقلال الجامعات استقلالاً فعلياً وذلك من خلال تبنى السياســـات التى يمكن من خلالها رفع كفاءة كل جامعة طبقاً للمتطلبات الخاصة بكل جامعة حكومية كانت أم أهلية.

٦- ضـــرورة التنســـيق بـــين مراحل التعليم المختلفة وبالذات مرحلة التعليم قبل الجامعى ومرحلة الجامعة وضرورة توفير بدائل لنظام الالتحاق بالجامعة.

٧- ضـــرورة التنســـيق بين الدولة والجامعة من خلال محاولة التغلب على مشكلة تمويل التعليم. وذلك لأن التعليم الجامعى فى مصر يعانى ش مشكلة حادة تمويل متطلبات الانفاق على السياسة التعليمية.

المراجع

(١) رفعت لقوشة، تطوير التعليم الجامعى، قراءة فى ملف، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر، ٢٠٠٠، ص٤٣.

(٢) كمال نجيب، إصلاح التعليم فى مصر الواقع والتطلعات، فى منتدى الإصلاح العربى، مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر ٨ –١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١.

(٣) نادر فرجانى، رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (اليونسكو) القاهرة، ١٩٩٨، ص١٥.

(٤) حسن شحاته، مداخل إلى تعليم المستقبل فى الوطن العربى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٣.

(٥) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، ط، ٢٠٠٢، ص٢٠٠٦.

(٦) فايز مراد مينا، التعليم فى مصر، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص١٨٠-١٨٢.

(٧) سمير نعيم، النظرية فى علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢.

(٨) محمد الجوهرى وآخرون، التغير الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٧٨.

(٩) وجدى شفيق عبد اللطيف، جودة التعليم الجامعى والتنمية البشرية دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا، المؤتمر الدولى الأول لقسم علم النفس تحت عنوان تنمية السلوك البشرى، جامعة طنطا، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص٥٢٠.

(10) Webster, David, The Evidence of Quality, the Journal of Higher Education Vol. 65, No. 5, Sep.. oct., 1998, p. 638.

(١١) وجدى شفيق عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٥٢٤.

(12) Treffinger D, Creative Problem Solving an over view, in Mark, R. (Ed) Problem Finding and problem Solving, U.S.A, 1999, p. 15.

(١٣) أحمد إسماعيل حجى، تطوير التعليم فى زمن التحديات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩.

(١٤) نادر فرجانى، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية فى مصر، أحمد زايد، سامية الخشاب (تحرير) سياسات التكيف الهيكلى فى مصر الأبعاد الاجتماعية، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع، مايو ١٩٩٥، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص١٨.

(١٥) فايز مراد مينا، التعليم فى مصر الواقع والمستقبل،مرجع سابق، ص٧٢.

(١٦) حداد وادى، عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم، مستقبليات، العدد (١)، مكتب التربية الدولي، جنيف. سويسرا، ١٩٩٧، ص ص ٤١-٤٢.

(١٧) إبراهيم شحاته، وصيتى لبلادى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٢٢٣-٢٣٥.

(18) Strecten, paul, Human Development: Means and Ends, The American Economic Review, Vol. 84, No. 2, 1994, pp. 233-235.

(19) Robertson, R., Mopping the global condition in Featherstone, M. (ed) Global Culture Nationalism Globalization and Moderinty, London, sage pub., 1990, p. 220.

(٢٠) صـــادق جلال العظم، ما هى العولمة، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، السنة السادسة والخمسون، يوليو، ١٩٩٧، ص٣٠.

(٢١) إســماعيل صــبرى عبد الله ، الكونية الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبــريالية ، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع ، يوليو ١٩٩٧، ص ص ٤٦، ٤٧.

(٢٢) بــدر يونس، مزاعق العولمة الحديثة فى النظام العالمى الجديد، دار الفارابى بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص١٤٦.

(٢٣) الدســوقى الخولــى وآخرون، الشباب ومنظومة التعليم، فى محمود الكردى (محــرر) أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٠، ص ص١٧٠-١٧١.

(٢٤) لمياء محمد أحمد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٩٠.

(٢٥) حســن إبــراهيم عيد، الدول النامية بين الجات والعولمة (رؤية عربية)، دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا، ٢٠٠٥، ص ص ١٧٣-١٧٦.

(26) Rondinelli, D., & Kasarda, J., Privatization of urban Services in Developing Countries, Sage Pul., London, 1993, p. 140.

(27) Vickers, J., & Yarrow, G., Privatization: an Economic Analysis, Mit Press, Cambridge, 1998, p. 157.

(٢٨) لمياء محمد أحمد، العولمة ورسالة الجامعة، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢٩) علــى أحمــد مدكــور، التعليم العالى فى الوطن العربى، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٥.

(٣٠) إيان كريب، النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هبر ماس، ترجمة محمد حسين علوم، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٤٤٤، ١٩٩٩، ص٨١.

(31)Colomy, p. Functionalist Sociology Theory, prentice Hall, Englewood cliffs London, 1990, pp. 45-46.

(٣٢) ايان كريب، النظرية الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٣.

(٣٣) شـــبل بـــدران، حسن الببلاوى، علم اجتماع التربية المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ٦٦-٦٧.

(34) Knok, D., Isaac, L., Qaulity of Higher Education the Journal of Higher Education and Sociopolitical, Social Forces, Vol 54, No. 3, Mar., 1976, p.p. 524-531.

(35) Card, D., & Krueger, A., Does School Quality Matter? Returms to Educational and the Characteristics of public schools in the united states, the journal of political Economy, Vol, 100, No, 1, Feb, 1992, p.p. 1-40.

(36) Hogan, T., Faculty Research Activity and Qualitiy of Graduate training, the journal of Human Resources, Vol. 16, No. 3, Summer, 1981, p.p. 400-415.

(37) Johonnsen, C., Total Quality Management in A knowledge Management Perspective. Journal of Documentation, V. 56, Jan, 2000, p.p. 42-54.

(٣٨) محمـــود عـــباس عابـــدين، قضـــايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٣، ص

(٣٩) محمد ياسر الخواجه: "أزمة التعليم....أزمة مجتمع) "دور التعليم قبل الجامعة وإعـــادة إنـــتاج التمايزات الاجتماعية، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد الخامس عشر، يناير ٢٠٠٢، ص ص ٣٣٦ – ٤٠٤.

(٤٠) لمـــياء محمـــد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، مرجع سابق.

(٤١) هـــدى حسن حسن، التعليم وتحديات ثقافة العولمة، مجلة مكتبة التربية، العدد الثالث والعشرون (جزء٣)، ١٩٩٩، ص ص١٨٥-٢١٠.

(٤٢) ســـالم بـــن سعيد القحطانى، مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالى لمتطلبات ســـوق العمـــل فى دراسة استطلاعية عن جامعة الملك سعود وقطاع الأعمال بمدينة الرياض، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م، ١٤١٩هـــ، ص ص١١-٤٥.

(٤٣) أبو السعود إبراهيم، التعليم والمعلوماتية:

http: //www.ituar alic. Org/ E. Education/ Doc 13.

Alabram. Doc.

(44) Otah, S., Education as a sources of Economic Growth and Development: An Essay, the Journal of Negro Education, Vol 69, No. 2, Spring 1991, pp. 198-203.

(45) Teixeiro, p. et al., Mediating the Economic pulses Higher Education Quarterly, Vol., 57, No 2. Apr. 2003, p.p. 181-182.

(٤٦) حســـين كامـــل بهاء الدين، الوطنية فى عالم بلا هوية، تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣٧.

(٤٧) حمـــدى على أحمد، علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٣٦٢.

كذلك أنظر:

- إبـــراهيم عصمت مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥.

- خضـــر أبو قورة، التعليم والتربية ومشكلة التنمية، فى الكتاب السنوى لعلم الاجـــتماع، إشراف محمد الجوهرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٢٨.

(48) Alexander, K the changing face of Accountabitity: Mounitoring and Assessing Institutional performance in Higher Education, the Journal of higher Education, Vol. 71, No. 4, Jul – Aug., 2000, p.p. 412-413.

(٤٩) حامـــد عمار، فى بناء الإنسان العربى، دراسات فى التوظيف القومى للفكر الاجتماعى والتربوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٢٤.

(٥٠) وجدى شفيق عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٥٢٩.

(٥١) كمال نجيب، إصلاح التعليم فى مصر الواقع والتطلعات، مرجع سابق، ص٣

(52) Hayward, F., Higher Education in Afirca Crisis and Tranfs formation in: Green, Madeleine F. (ed) Transforming Higher Education, American Council on Education, New Yrork, 1997, p. 91.

(٥٣) نجـــوى يوسف جمال الدين، عولمة التعليم، دراسة تحليلية لمؤتمرات التعليم للجمـــيع مجلـــة مســـتقبل التربية العربية، العدد ٤٦ ، مايو ٢٠٠٣، القاهرة، ص ص ١-١٤.

(٥٤) كمـــال نجـــيب، إصلاح التعليم فى مصر، الواقع والتطلعات، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٥٥) حسن شحاته، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٥٦) وزارة التعليم العالى، وحدة إدارة المشروعات، هيئة ضمان الجودة والاعتماد فـــى التعليم، مسودة القانون، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، إبريل، ٢٠٠٤.

http: // WWW. Zu. edu. Eg.

(٥٧) وزارة التعلـــيم العالـــى، الخطـــة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعلم العالى المؤتمر القومى للتعليم العالى، ١٣-١٤، فبراير ٢٠٠٠، ص ص ١-٢.

(٥٨) وزارة التعليم العالى، وحدة إدارة المشروعات، مرجع سابق.

(٥٩) جدول رقم (١) بالملاحق.

(٦٠) جدول رقم (٢) بالملاحق.

(٦١) جدول رقم (٣) بالملاحق.

(٦٢) جدول رقم (٥،٦) بالملاحق.

(٦٣) جدول رقم (٤) بالملاحق.

(٦٤) شـــبل بـــدران، كمال نجيب، التعليم الجامعى وتحديات المستقبل، المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥١.

(٦٥) محمـــد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر، عالم الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٤.

(٦٦) جدول رقم (٨) بالملاحق.

(٦٧) جدول رقم (٩) بالملاحق.

(٦٨) جدول رقم (١٠) بالملاحق.

(٦٩) جدول رقم (١١،١٢)، بالملاحق.

(٧٠) جدول رقم (١٣، ١٤) بالملاحق.

(٧١) جدول رقم (١٥) بالملاحق.

(٧٢) جدول رقم (١٦) بالملاحق.

(٧٣) جدول رقم (١٧) بالملاحق.

(٧٤) جدول رقم (١٨، ١٩) بالملاحق.

(٧٥) أحمد زايد، سامية الخشاب، المجتمع المصرى فى ظل متغيرات النظام العالمى، أعمال الندوة السنوية الأولى، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ص٢٨٩-٢٩١.

(٧٦) جدول رقم (٢١) بالملاحق.

(٧٧) جدول رقم (٢٣) بالملاحق.

(٧٨) سلوى سليمان، البطالة فى مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٥٨٨-٥٨٩.

(٧٩) جداول أرقام (٢٤)، (٢٥)، (٢٦) بالملاحق.

(٨٠) جداول أرقام (٢٧،٢٨، ٢٩، ٣٠) بالملاحق.

(٨١) عن السلام المسدس، العولمة، العولمة المضادة، مجلة سطور، يناير ١٩٩٩، ص٨٠.

(٨٢) إبراهيم أحمد إبراهيم، التفاعل الثقافى وبعض إيجابيات العولمة، قراءة الرواية العربية، المؤتمر السنوى الخامس عشر لقسم أصول التربية، جامعة حلوان، العولمة ونظام التعليم فى الوطن العربى، رؤية مستقبلية، ديسمبر ١٩٩٨، ص١٧٧.

(٨٣) الأهرام، العدد رقم ٤٢٢١ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢١.

(٨٤) جدول رقم (٣١) بالملاحق.

(٨٥) جدول رقم (٣٣) بالملاحق.

(٨٦) جدول رقم (٣٥) بالملاحق.

(٨٧) جدول رقم (٣٩، ٤٠) بالملاحق.

الـمـلاحـق

جدول رقم (١)

النوع

الخريج / المتغير	كليات نظرية	%	كليات عملية	%	ك	%
ذكر	٨٠	٦٤	٩٨	٧٨,٤	١٧٨	٧١,٢
أنثى	٤٥	٣٦	٢٧	٢١,٦	٧٢	٢٨,٨
مجـــ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢)

السن

الخريج / المتغير	كليات نظرية	%	كليات عملية	%	ك	%
٢٢-	٥	٤	٩	٧,٢	١٤	٥,٦
٢٥-	٢٠	١٦	٤٩	٣٧,٦	٦٧	٢٦,٦
٢٨-	١٤	١١,٢	٢٧	٢١,٦	٤١	١٦,٤
٣١-	٣٩	٣٢,١	٢٤	١٩,٢	٦٣	٢٥,٢
٣٤	٣٥	٢٨,٠	١٥	١٢,٠	٥٠	٢٠,٠
٣٧-٤٠	١٢	٩,٦	٣	٢,٤	١٥	٦,٠
مجـــ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣)

محل الإقامة

المتغير	كليات نظرية	%	كليات عملية	%	ك	%
ريف	٥٢	٤١,٦	٤٣	٣٤,٤	٩٥	٣٨,٠
حضر	٧٣	٥٨,٤	٨٢	٦٥,٦	١٥٥	٦٢,٠
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٤)

الحالة الاجتماعية

المتغير	نظرى	%	عملى	%	ك	%
أعزب	٥٠	٤٠,٠	٥٣	٤٢,٤	١٠٣	٤١,٢
متزوج	٦٥	٥٢,٠	٥٩	٤٧,٢	١٢٤	٤٩,٦
مطلق	١٠	٨,٠	١٣	١٠,٤	٢٣	٩,٢
أرمل	–	–	–	–	–	–
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٥)

مدة التخرج

المتغير	نظرى	%	عملى	%	ك	%
أقل من خمس سنوات	٢٥	٢٠	٥٦	٤٤,٨	٨١	٣٢,٤
خمس سنوات فأكثر	١٠٠	٨٠	٦٩	٥٥,٢	١٦٩	٦٧,٦
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٦)

عمل الخريج

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
يعمل	٦٢	٤٩,٦	٨٣	٦٦,٤	١٤٥	٥٨,٠
لا يعمل	٦٣	٥٠,٤	٤٢	٣٣,٦	١٠٥	٤٢,٠
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٧)

مجال العمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
مرتبط بالدراسة	١٩	٣٠,٦	٥٢	٦٢,٦	٧١	٥١,٠
غير مرتبط بالدراسة	٤٣	٦٩,٤	٣١	٣٧,٤	٧٤	٤٩,٠
مجـ	٦٢	١٠٠	٨٣	١٠٠	١٤٥	١٠٠

جدول رقم (٨)

مساهمة التعليم فى التنمية

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
بصورة قوية	٨	٦,٤	١٥	١٢,٠	٢٣	٩,٢
بصورة متوسطة	١٢	٩,٦	٣٦	٢٨,٨	٤٨	١٩,٢
بصورة ضعيفة	٥	٤,٠	١٧	١٣,٦	٢٢	٨, ٨
لا يساهم	١٠٠	٨٠	٥٧	٤٥,٦	١٥٧	٦٢,٨
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٣٠,٩٤ معامل التوافق =٣٥, ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥,

جدول رقم (٩)

أوجه مساهمة التعليم الجامعة فى التنمية

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
إعداد الكوادر المؤهلة لسوق العمل	٣	١٥,٠	١٩	٣٣,٥	٢٢	٢٨,٥
إجراء بحوث لحل مشكلات المجتمع وتنميته	٢	١٠,٠	١٦	٢٨,٠	١٨	٢٣,٥
الاستثمار المتمثل فى التنمية البشرية	٣	١٥,٠	١٢	٢١,٠	١٥	١٩,٥
تثقيف وتوعية الخريج	١٢	٦٠,٠	١٠	١٧,٥	٢٢	٢٨,٥
مجـ	٢٠	١٠٠	٥٧	١٠٠	٧٧	١٠٠

الـتوافق = ٤١, علاقة توافقية ضعيفة كا^{٢} = ٤٢,٢ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥,

جدول رقم (١٠)

أسباب عدم مساهمة التعليم فى التنمية

الإجابة بأكثر من متغير

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
لانفصاله عن المجتمع ومتطلباته	٣٨	٢١,٧	١٩	١٥,٣	٥٧	١٩,٠
لانعكاس سلبيات المجتمع على الجامعة	٢٦	١٧,٨	١١	٨, ٨	٣٧	١٢,٤
لعدم وجود ارتباط وثيق بين القطاع الخاص والجامعة	٢٥	١٤,٣	١٦	١٢,٩	٤١	١٣,٧
لعدم وجود استراتيجية واضحة وغياب الفكر المستقبلى	١٩	١٠,٨	١٥	١٢,١	٣٤	١١,٤
لنقص الإمكانيات والموارد المادية	٢١	١٢,٠	١٧	١٣,٧	٣٨	١٢,٧
لعدم وجود تخطيط بين مدخلات ومخرجات التعليم	٢٢	١٢,٥	١٧	١٣,٧	٣٩	١٣,٠
لعدم توافر العمالة متعددة المهارات	٢٥	١٤,٣	١٦	١٢,٩	٤١	١٣,٧
لأنه لاتوجد وظيفة تنموية للجامعة حالياً	١٩	١٠,٨	١٣	١٠,٩	٣٢	١٠,٧
مجـ	١٧٥	١٠٠	١٢٤	١٠٠	٢٩٩	١٠٠

التوافق = ٣١, ارتباط فردى ضعيف بين المتغيرين

كا^{٢} = ٣٨,٥ ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥,

جدول رقم (١١)

القصور فى التعليم الجامعى

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٨٧	٦٩,٩	٧٢	٥٧,٦	١٥٩	٦٣,٦
لا	٣٨	٣٠,٤	٥٣	٤٢,٤	٩١	٣٦,٤
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

التوافق = ٣٦, علاقة توافقية ضعيفة

كا^{٢} = ١٦,٩٧ عدو وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠٥,

جدول رقم (١٢)

أوجه القصور وأسبابها

الإجابة بأكثر من متغير

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- عدم كفاية الموارد للتعليم الجامعى	٩٥	٢٨,٧	١٠٥	٣٣,١	٢٠٠	٣٠,٨
٢- عدم وجود معيار لتخصص فى الجامعة	٦٢	١٨,٧	٧٢	٢٢,٧	١٣٤	٢٠,٦
٣- الاعتماد فى مدخل الجامعة على المجموع	١٠٥	٣١,٧	٦٣	١٩,٨	١٦٨	٢٥,٩
٤- زيادة الأعداد فى الجامعة	٦٩	٢٠,٩	٧٧	٢٤,٤	١٤٦	٢٢,٧
مجـ	٣٣١	١٠٠	٣١٧	١٠٠	٦٤٨	١٠٠

جدول رقم (١٣)

التعليم الجامعى وتغير المتعلمين

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٥٢	٤١,٦	٧٢	٥٧,٦	١٢٤	٤٩,٦
لا	٧٣	٥٨,٤	٥٣	٤٢,٤	١٢٦	٥٠,٤
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

التعليم الجامعى وسوق العمل

جدول رقم (١٤)

لماذا التحقت بالكلية التى تخرجت منها

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
لرغبتى فى الكلية	٣٢	٢٥,٠	٢٥	٢٠,٠	٥٧	٢٢,٨
لرغبة أسرتى	٢١	١٨,٤	١٩	١٥,٢	٤٠	١٦,٠
وفقاً لمجموعة	٧٢	٥٧,٦	٨١	٦٤,٨	١٥٣	٦١,٢
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٥)

هل التعليم الجامعى قادر على إفراز منتج ينافس عالمياً

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٣٣	٢٦,٤	٥٢	٤١,٦	٧٥	٣٤,٠
لا	٩٢	٧٣,٦	٧٣	٥٨,٤	١٦٥	٦٦,٠
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٦)

التخصص وطبيعة العمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
العمل فى التخصص بدخل أقل	٣٦	٢٨,٨	١٦	١٢,٨	٥٢	٢١,٨
العمل فى غير التخصص بدخل أعلى	٨٩	٧١,٢	١٠٩	٨٧,٢	١٩٨	٧٩,٢
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٧)

التخصص ومكان العمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
العمل فى الوطن فى التخصص	٣٣	٢٦,٤	١٨	٢٤,٣	٥١	٢٠,٤
العمل خارج الوطن بعيداً عن التخصص	٩٢	٧٣,٦	١٠٧	٨٥,٧	١٩٩	٧٩,٦
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٨)

التخصص والعمل داخل العرض

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
العمل فى القطاع العام والحكومة فى تخصصك	٩٦	٧٦,٨	٨٦	٦٨,٨	١٨٢	٧٢,٨
العمل فى القطاع الخاص فى غير تخصصك	٢٩	٢٣,٢	٣٩	٣١,٢	٦٨	٢٧,٢
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٩)

نوع العمل (لمن يعملون)

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
قطاع عام	١٥	٢٤,٣	١٩	٢٣,٠	٣٤	٢٣,٥
القطاع الحكومى	١٧	٢٧,٤	٢٣	٢٧,٧	٤٠	٢٧,٦
القطاع الخاص	٣٠	٤٨,٣	٤١	٤٩,٣	٧١	٤٨,٩
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٠)

كيفية الالتحاق بالعمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
عن طريق المسابقات	١٩	٣٠,٦	٣٣	٣٩,٧	٥٢	٣٥,٢
تكليف	١١	١٧,٨	٥	٦,١	١٦	١١,٨
وساطة	٣٢	٥١,٦	٤٥	٥٤,٢	٧٧	٥٣,٠
مجـ	٦٢	١٠٠	٨٣	١٠٠	١٤٥	١٠٠

جدول رقم (٢١)

الاستفادة من الدراسة الجامعية وطبيعة العمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢٣	٣٧,١	٤٠	٤٨,٢	٦٣	٤٣,٥
لا	٣٩	٦٢,٩	٤٣	٥١,٨	٨٢	٥٦,٥
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٢)

طبيعة العمل والتخصص

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
يدخل فى نطاق التخصص	٢٥	٤٠	٤٤	٥٣	٦٩	٤٨,٠
لايدخل فى النطاق	٣٧	٦٠	٣٩	٤٧	٧٦	٥٢,٠
مجـ	٦٢	١٠٠	٨٣	١٠٠	١٤٥	١٠٠

جدول رقم (٢٣)

الجامعات الخاصة وفرص العمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
تؤثر فى سوق العمل	٤٩	٣٩,٢	٥٦	٤٤,٨	١٠٥	٤٢,٠
لا تؤثر	٧٦	٦٠,٨	٦٩	٥٥,٢	١٤٥	٥٨,٠
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

التعليم الجامعى وبطالة الخريجين (غير العاملين):

جدول رقم (٢٤)

أسباب عدم الالتحاق بالعمل

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- لعدم وجود فرص عمل مناسبة	١٤	٢٢,٨	١٠	٢٣,٨	٢٤	٢٢,٨
٢- لعدم وجود فرص عمل تكفى كل الخريجين	٢٧	٤٢,٨	١٧	٤٠,٤	٤٤	٤٢
٣- لعيب فى نظام التعيين	٢٢	٣٥	١٥	٣٥,٨	٣٧	٣٥,٢
مجـ	٦٣	١٠٠	٤٢	١٠٠	١٠٥	١٠٠

جدول رقم (٢٥)

التقدم للمسابقات والإعلانات المختلفة

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٥٩	٩٣,٦	٣٦	٨٥,٧	٩٥	٩٠
لا	٤	٦,٤	٦	١٤,٣	١٠	١٠
مجـ	٦٣	١٠٠	٤٢	١٠٠	١٠٥	١٠٠

جدول رقم (٢٦)

مجال المسابقات والإعلانات

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
فى مجال التخصص	٥١	٨٦,٤	٢٥	٦٩,٤	٧٦	١٨,٠
فى غير مجال التخصص	٣	٥,٢	٤	١١,١	٧	٧, ٧
فى أى مجال	٥	٨,٤	٧	١٩,٥	١٢	١٢,٤
مجـ	٥٩	١٠٠	٣٦	١٠٠	٩٥	١٠٠

جدول رقم (٢٧)

محاولة الخريج تحسين الأداء من خلال الدورات التدريبية

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٩٨	٧٨,٤	١٠٢	٨١,٦	٢٠٠	٨٠,٠
لا	٢٧	٢١,٦	٢٣	١٨,٤	٥٠	٢٠,٠
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٨)

أنواع الدورات

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
دورات فى الحاسبة الآلى	٧٢	٧٣,٤	٨٨	٨٦,٢	١٦٠	٨٠,٠
دورات فى اللغات	١٥	١٥,٣	٣	٣,١	١٨	٩,٠
دورات فى الإدارة	١١	١١,٣	١١	١٠,٧	٢٢	١١,٠
أخرى	–	–	–	–	–	–
مجـ	٩٨	١٠٠	١٠٢	١٠٠	٢٠٠	١٠٠

جدول رقم (٢٩)

التعليم الجامعى ونسبة البطالة

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٨٨	٧٠,٤	٧٩	٦٣,٢	١٦٧	٦٦,٨
لا	٣٧	٢٩,٦	٤٦	٣٦,٨	٨٣	٣٣,٢
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٠)

أسباب زيادة البطالة فى ضوء المتغيرات الجديدة

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- كثرة أعداد الخريجين	٣٦	٤١	٣٢	٤٠,٥	٦٨	٤٠,٧
٢- عدم التوازن بين التخصصات المختلفة	١٨	٢٠,٥	١٤	١٧,٨	٣٢	١٩,٠
٣- عدم الارتباط بين التعليم وسوق العمل	٣٤	٣٨,٥	٣٣	٤١,٧	٦٧	٤٠,٣
مجـ	٨٨	١٠٠	٧٩	١٠٠	١٦٧	١٠٠

التعليم الجامعى والعولمة:

جدول رقم (٣١)

مدى تعميق التعليم الجامعى لقيم الانتماء

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
بصورة قوية	١٦	١٢,٨	١٧	١٣,٦	٣٣	١٣,٢
بصورة متوسطة	١٥	١٢,٠	١٦	١٢,٨	٣١	١٢,٤
بصورة ضعيفة	١٧	١٣,٦	٢٣	١٨,٤	٤٠	١٦,٠
لا	٧٧	٦٠,٦	٦٩	٥٥,٢	١٤٦	٥٨,٤
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٢)

التعليم المشاركة الاجتماعية فى المجتمع

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٨٩	٧١,٢	٨٢	٦٥,٦	١٧١	٦٨,٤
لا	٣٦	٢٨,٢	٤٣	٣٤,٤	٧٩	٣١,٦
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٣)

صور المشاركة الاجتماعية

الإجابة بأكثر من متغير

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- الأداء بصوتى الانتخابى	٨٨	٣٨,٤	٧٦	٣٣,٠	١٦٤	٣٥,٧
٢- عضوية الأحزاب السياسية	٣٢	١٣,٩	٤٧	٢٠,٤	٧٩	١٧,٢
٣- الانتماء لجمعيات أهلية	٦٥	٢٨,٣	٤٢	١٨,٢	١٠٧	٢٣,٣
٤- حضور الندوات والمناقشات	٤٤	١٩,٤	٦٥	٢٨,٤	١٠٩	٢٣,٨
مجـ	٢٢٩	١٠٠	٢٣٠	١٠٠	٤٥٩	١٠٠

جدول رقم (٣٤)

الحر على شراء المنتجات الوظيفية

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٦٩	٥٩,٢	٧٧	٦١,٦	١٤٦	٥٧,٦
لا	٥١	٤٠,٨	٤٨	٣٨,٤	٩٩	٤٢,٤
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٥)

الهجرة خارج الوطن

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٠٥	٨٤	١٠١	٨٠,٨	٢٠٦	٨٢,٤
لا	٢٠	١٦	٢٤	١٩,٢	٤٤	١٧,٦
مجـ	١٢٥	١٠٠	١٢٥	١٠٠	٢٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٦)

نوع الهجرة

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
هجرة مؤقتة	٢٥	٢٤	٢٦	٢٦	٥١	٢٥
هجرة دائمة	٨٠	٧٦	٧٥	٧٤	١٥٥	٧٥
مجـ	١٠٥	١٠٠	١٠١	١٠٠	٢٠٦	١٠٠

جدول رقم (٣٧)

المشكلات الجامعية

الإجابة بأكثر من متغير

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
مشكلات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس	١٢٠	٣٥,٧	٦٨	١٩,٨	١٨٨	٢٦,٦
مشكلات متعلقة بالمدخلات	٦٢	١٨,٥	٤٤	١٢,٨	١٠٦	١٥,٦
مشكلات متعلقة بالإدارة	٤٠	١١,٩	٣٠	٨,٧	٧٠	١٠,٣
مشكلات متعلقة بالإمكانيات والموارد	٧٤	٢٢,٠	٩٢	٢٦,٧	١٦٦	٢٤,٤
مشكلات متعلقة بالعمليات التعليمية	٤٠	١١,٩	١١٠	٣٢	١٥٠	٢٢,١
مجـ	٣٣٦	١٠٠	٣٤٤	١٠٠	٦٨٠	١٠٠

جدول رقم (٣٨)

أسباب المشكلات الجامعية

الإجابة بأكثر من متغير

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- ارتباط التعليم بأزمة مجتمع ككل	٢٢	١٦,٥	٢٦	٨,٧	٦٨	١٢,٣
٢- الزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب	٦٦	٢٦	٨٢	٢٨,٢	١٠٥	٢٧,٢
٣- التركيز المتزايد على توزيع الكتاب الجامعى	٢٨	١١	٣٢	١٠,٧	٦٠	١٠,٩
٤- فقدان الضمير المهنى	٤	١,٦	٦	٢	١٠	١,٨
٥- عدم تشجيع الابتكار والإبداع فى البحث العلمى	١٢	٤,٧	٦٠	٢٠,١	٧٢	١٣
٦- بعض اللوائح والقوانين المعوقة	١٤	٥, ٥	١٨	٦,١	٣٢	٥,٨
٧- عدم توافر الإمكانيات المادية الكافية للجامعات	٥٠	١٩,٧	٦٨	٢٢,٨	١١٨	٢١,٤
٨- عدم الجدية من قبل عدد كبير من الطلاب	٢٤	٩,٤	–	–	٢٤	٤,٣
٩- السلبية المتزايدة التى أصبحت تسير على الكثيرين	٤	١,٦	–	–	٤	٠,٧

١٠- أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية	١٠	٣,٩	٤	١٠٢	١٤	٢,٥
مجـ	٢٥٤	١٠٠	٢٩٨	١٠٠	٥٥٢	١٠٠

جدول رقم (٣٩)

العولمة وتحديات التعليم الجامعى

الإجابة بأكثر من متغير

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
ضرورة تخريج منتج يستطيع المنافسة فى السوق العالمى	١٤	٨,٤	٥٠	٢٢,٣	٦٤	١٦,٤
تحدى النهوض بمستوى التعليم الجامعى	٢٤	١٤,٥	٢٦	١١,٦	٥٠	١٢,٨
التسابق السريع نحو المبتكرات والمكتشفات	٢٨	١٦,٩	٤٢	١٨,٨	٧٠	١٧,٩
سيطرة الثقافة الغربية خاصة الأمريكية	٢٠	١٢	٢٦	١١,٦	٤٦	١١,٨
القدرة على التفاعل والتحديث المستمر	٤	٢,٤	٢٢	٩,٨	٢٦	٦,٧
الانفتاح إلى العالم دون تملك آليات هذا الانفتاح	١٥	١٨,١	١٢	٥,٤	٤٢	١٠,٧
تحدى تكنولوجيا المعلومات وثورة المعلومة	٣٤	٢٠,٥	١٨	٨	٥٢	١٣,٣
الحفاظ على الهوية الثقافية فى المناهج	١٢	٧,٢	٢٨	١٢,٥	٤٠	١٠,٢
مجـ	١٦٦	١٠٠	٢٢٤	١٠٠	٣٩٠	١٠٠

جدول رقم (٤٠)

كيفية مراجعة التعليم الجامعى لتحديات العولمة

الخريج / المتغير	نظرى		عملى		مجـ	
	ك	%	ك	%	ك	%
١- توعية ومتابعة هيئة التدريس للتطورات العلمية فى العالم	٢٢	١٠,٤	١٦	٥	٣٨	٧,١
٢- التطوير الحقيقى للتعليم فى كافة عناصره	١٠	٤,٧	١٢	٣,٧	٢٢	٤,١
٣- نشر ثقافة الجودة فى الجامعة	-	-	١٠	٣,٦	١٠	١,٩
٤- مواجهة مشاكلنا أولاً بأول والعمل على حلها	٢٢	١٠,٤	٤	١,٢	٢٦	٤,٩
٥- الارتقاء بالأداء التعليمى	١٨	٩,٤	٤٦	١٤,٣	٤٨	٩
٦- زيادة وعى الطلاب	١٦	٧,٥	٢٢	٩, ٩	١٠	١,٩
٧- زيادة الموارد المخصصة للبحث العلمى	٤٠	١٨,٩	٦٢	١٩,٣	١٧٢	١٩,١
٨- إقامة تحصينات دفاعية أمام ما لا يتلاءم مع هويتنا	١٠	٤,٧	٢٤	٧,٥	١٦	٣
٩- العمل على تطوير التعليم قبل الجامعى	١٤	٦, ٦	٥٢	١٦,١	٦٦	١٥,٢
١٠- البعد عن البيروقراطية وتطوير الأداء الفعال	٣٦	١٧	٢٤	١٠,٦	٦٠	١٤,٣
١١- تناسب التعليم مع متغيرات العصر	٢٤	١١,٣	١٦	١٥,٠	٤٠	٨,١
مجـ	٢١٢	١٠٠	٣٠٨	١٠٠	٥٢٠	١٠٠